الرواة الذين وصفهم الإمام البخاري
بـ "المخالفة"
دراسة تحليلية نقدية

د. عبده بن كداف أحمد الكد
أستاذ الحديث المشارك
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز- جدة

The narrators described by Imam al-Bukhari with (Mokhalafah)

Analytical Study and Critique

الملخص: تناول هذا البحث دراسة الرواة الذين وصفهم الإمام البخاري بالمخالفة، والتثبت من نسبة وصفه لهم بالمخالفة، مع دراسة الأحاديث التي انتقدها عليهم، ودراسة أقوال النقاد فيهم، وعددهم خمسة عشر راويا.

ويهدف البحث إلى بيان معنى "المخالفة" عند المحدثين، وتعبيراتهم لها، وأثر ذلك على الراوي، واعتمدت في البحث على المنهج الاستقرائي والنقدي والتحليلي، **ومن أهم نتائج البحث:** أن الأصل في استعمال الإمام البخاري لمصطلح: "يخالف في بعض حديثه" للرواة المقبولين، وأنه يستعمل مصطلح: "يخالف في حديثه" في الرواة الضعفاء غالبا وقد يستعملها في المقبولين، **ومن توصيات البحث:** ضرورة دراسة مصطلحات الأئمة، وتطبيقها على الرواة ومروياتهم، للخروج بنتائج صحيحة.

الكلمات المفتاحية: يخالف في حديثه، يخالف في بعض حديثه، المخالفة، البخاري.

Abstract:
The research addresses the study of Fifteenth narrators whom described with "Mokhalafah" by Imam Al-Bukhari and the confirmation of describing them with (Mokhalafah) including the study of their hadiths that criticized by Imam Bokhari .as well as the study of their hadiths that criticized by other Hadith's Critics. The research aims to clarify the meaning of (Mokhalafah) described by Hadith Scholars ،their specific expressions for (Mokhalafah) and eventually the effect on the narrator competence. The research depends on the inductive, critique and analytical approaches. One of the most important findings of the research is that Imam al-Bukhari originally chooses the term (Yokhalif) the verb of (Mokhalafah) in some of his hadiths to describe accepted narrators while choosing the term (Yokhalif) in his hadiths to describe the weak narrators and sometimes the accepted narrators. The research recommended the importance of studying Imam's expressions and their applications on the narrators' descriptions along with their hadiths to come up with proper and accurate conclusions.

Keywords: Mokhalafah, Yokhalif in some of his hadiths, Yokhalif in his hadiths, Imam Al-Bokhari.

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف البريات، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:فإنّ الله تعالى قد حفظ القرآن الكريم، قال تعالى ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ (الحجر: ٩)،، وهذا يستلزم حفظ السُّنة النبوية، حيث فيها أحكامٌ وتشريعات جاءت مفصِّلة ومقيدةً وزائدة لأحكام القرآن الكريم.ومن حفظ الله تعالى للسنة النبوية؛ أن هيأ لها رجالًا حفظوها وقيدوها، وميزوا صحيحها من سقيمهما، ودرسوا حال رواتِها وحكموا عليهم جرحًا وتعديلًا قُربة إلى الله تعالى، وحفظًا لسنة نبينا ﷺ.ولقد كان لنقاد الحديث –رحمهم الله تعالى– جهودًا كبيرة في معرفة أحوال الرواة، فكانوا يجمعون طرق الحديث الواحد، ويقارنوه بغيره؛ ليقفوا على أوجه الاختلاف إن وُجد، وكانت لهم ألفاظٌ وعباراتٌ استعملوها في الحُكم على الرواة، بناءً على ذلك.ومن هؤلاء النقاد أمير المؤمنين في الحديث الحافظ الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦)، حيث كانت له إسهاماتٌ جليلة في الكلام على الرواة، يصعب حصرها.ومن خلال النظر في كتبه وقفتُ على وصفه بـ"المخالفة" لعدد من الرواة، فتراه يقول في الراوي: "يخالف في بعض حديثه" أو يقول: "يخالف في حديثه"، أو ""يخالف في حديث كذا وكذا".

وقد تشرفتُ في هذا البحث أن أشارك أهل العلم وطلابه في دراسة الرواة الذين وصفهم الإمام البخاري بوصف "المخالفة"، مع دراسة مروياتهم التي انتقدها عليهم، وأسال الله تعالى التوفيق والسداد.

موضوع البحث: "الرواة الذين وصفهم الإمام البخاري بـ "المخالفة"، دراسة تحليلية نقدية

مشكلة البحث: جاء البحث ليجيب عن أسئلة مهمة، وهي:

١.ما هي عبارات الجرح بالمخالفة التي ذكرها الإمامُ البخاري في الراوي؟

٢.ما العبارة الصحيحة التي يصحُّ أن تُنسبَ للإمام البخاري في وصف في الراوي بالمخالفة؟

٣.ما مراد الإمام البخاري بقوله في الراوي: "يُخالف في حديثه"، وقوله: "يُخالف في بعض حديثه"؟ وهل عبارته تناسب حال الضعفاء أم المقبولين؟

٤. ما هو الراجح عند الإمام البخاري في بيان حال هذا الراوي؟

٥.ما هو موقف النقاد من الراوي الذي وصفه الإمام البخاري بالمخالفة؟ وهل هو ضعيف أم مقبول؟ وفي أي درجة من الضعف أو القبول؟

٦.هل وافقَ الإمامَ البخاري غيرُه من النقاد في ذلك الوصف؟

الدراسات السابقة: الدراسات حول الإمام البخاري ومنهجه كثيرة جدًّا، لكن لمْ أقفْ على رسالة مفردة جمعت الرواة الموصوفين بالمخالة عند الإمام البخاري.

حدود البحث: يشتمل البحث على الرواة الذين وصفهم الإمام البخاري بالمخالفة، كأن يقول: "يخالف في حديثه"، أو "يخالف في بعض حديثه"، ونحو ذلك، سواءً كان ذلك مما ذكره الإمام البخاري في كتبه، أو ما نقله عنه غيره من العلماء.

- **سبب اختيار الموضوع:**

١. الرغبة في مشاركةِ أهل العلم والفضل في خدمة سنة النبي ﷺ.

٢. إبراز ما تميز به الإمام البخاري من مكانة كبيرة في علم الجرح والتعديل.

٣. أهمية دراسة أقوال النقاد، وبيان معاني عباراتهم التي حكموا فيها على الرواة والمرويات؛ إذْ بذلك يمكن الباحث أن يصل إلى حكم دقيق عليهم.

٤. لمْ أجد –حسب بحثي– من قام بجمع ودراسة الرواة الذين وصفهم الإمام البخاري بالمخالفة، ودراسة حالهم ومروياتهم.

أهداف البحث:

١. جمع الرواة الموصوفين بالمخالفة عند الإمام البخاري.

٢. التأكد من صحة ما نسب للإمام البخاري.

٣. مقارنة أقوال الإمام البخاري بما ذهب إليه النقاد في حكمهم على الراوي.

٤. دراسة الأحاديث التي انتقدها الإمام البخاري على الراوي.

٥. بيان مكانة الإمام البخاري في علم الجرح والتعديل، وفي تعليل الأحاديث.

- **منهج البحث**

سار الباحث –عفا الله– في بحثه على المنهج الاستقرائي؛ حيث قام بجمع الرواة الذين وصفهم الإمام البخاري بالمخالفة في أحاديثهم سواءً في كتابه "التاريخ الكبير" أو "التاريخ الأوسط" أو "الضعفاء والمتروكين، أوْ ما ذكره العلماء عنه في كتبهم، كالترمذي، والعقيلي، وابن عدي، والذهبي، ومغلطاي، وابن حجر.

كما سار الباحث بعد ذلك على المنهج النقدي التحليلي، وذلك من خلال التثبت من هذه الأقوال، ومقارنتها بأقوال النقاد، ثم دراسة الأحاديث التي انتقدها الإمام البخاري على الراوي.

إجراءات البحث:

١.جمع الباحث –عفا الله– الرواة الموصوفين بالمخالفة عند الإمام البخاري.

٢.جمع أقوال الإمام البخاري في الراوي الموصوف بالخالفة.

٣.التثبت من صحة نسبة وصف المخالفة للإمام البخاري.

٤.الترجيح بين الأقوال المنسوبة للإمام البخاري.

٥.دراسة حال الراوي جرحًا وتعديلًا، وجمع أقوال النقاد فيه.

٦.مقارنة قول الإمام البخاري في الراوي؛ مع الراجح من أقوال النقاد.

٧.دراسة الأحاديث المنتقَدة من الإمام البخاري على الراوي، وبيان وجه المخالفة، وخرجتها من مظانها.

٨.ذكرتُ أقوال النقاد في الراوي، لبيان منزلته، وحكم روايته.

٩.عزوت الأقوال إلى قائليها، ومصادرها في الحاشية.

١٠.ذكرت مصادر ومراجع الأقوال والمسائل مرتبة.

١١.ختمت البحث بخاتمة، ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

خطة البحث

جعلت هذا البحث في مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها موضوع البحث، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، وإجراءاته، وخطته.

القسم الأول: الدراسة النظرية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمخالفة في اللغة والاصطلاح

المطلب الأول: تعريف الاختلاف في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف الاختلاف في الاصطلاح.

المبحث الثاني: تعبيرات المحدثين واستعمالاتهم لمصطلح المخالفة، وأثر ذلك على الراوي

المطلب الأول: تعبيرات المحدثين واستعمالاتهم لمصطلح المخالفة.

المطلب الثاني: مراد الإمام البخاري بقوله: "يخالف في بعض حديثه"، وقوله: "يخالف في حديثه"

المطلب الثالث: أثر وصف النقاد للراوي بالمخالفة

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية: الرواة الذين وصفهم الإمام البخاري بالمخالفة.

الخاتمة؛ وفيها أهم النتائج والتوصيات، التي توصلت إليها من خلال البحث.

كشاف المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

القسم الأول: الدراسة النظرية

المبحث الأول: التعريف بالمخالفة في اللغة والاصطلاح

المطلب الأول: تعريف الاختلاف في اللغة.

المخالفة في اللغة: من الاختلاف ضد الاتفاق، وتَخالَفَ الأَمْران واخْتَلَفا: لَمْ يَتَّفِقا. وكلُّ مَا لَمْ يَتَسَاوَ، فَقَدْ تَخَالَفَ واخْتَلَفَ[1].

ومنه قول النبي ﷺ: " اسْتَوُوا، وَلَا تَخْتَلِفُوا، فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ"[2]

قال الشيخ محمد بن علي بن آدم: والمعنى: لا تختلفوا في إقامة الصفوف بالأبدان بالتقدّم والتأخّر، فتختلفَ قلوبكم بالأهوية والإرادة؛ لأن اختلاف الظاهر يكون سببًا في اختلاف الباطن"[3].

المطلب الثاني: تعريف الاختلاف في الاصطلاح.

قال أبو داود: "والاختلاف عندنا ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء"[4].

ويُراد بالمخالفة عند المحدثين: "أن يروي الرواة عن شيخهم حديثاً ما، فيقع بينهم تغاير في سياق إسناده أو متنه"[5]

فتقع المخالفة في السند، وتقع في المتن أيضا.

وحتى نحكم بالتعارض والاختلاف يجب أن يكون مخرج الحديثُ واحدًا، وإلا تعتبر تلك الأوجه المختلفة طرقًا مستقلة.

المبحث الثاني: تعبيرات المحدثين واستعمالاتهم لمصطلح المخالفة، وأثر ذلك على الراوي

المطلب الأول:

تنوعت عبارات الأئمة في وصف الراوي بالمخالفة، وحسب ما وقفتُ عليه فإن أبرز هذه العبارات وأشهرها هي:

"يخالف"، "ثقة إلا أنه يخالف"، "صدوق إلا أنه يخالف فِي بعض حديثه"، "يُخالف في حديثه"، "يُخالف في بعض حديثه"، "خولف"، "ربما خالف"، مُخالف في حَديثه"، "ربما يخالف في حديثه"، "ربما يخالف فِي بعض حديثه"، "يُخالف في بعض الشيء"، "كان ممن يخالف الاثبات في الروايات"، "يُخالف الثقات"، "يُخالف الثقات في الروايات"، "يخالف فِي روايته"، "يخالف فِي بعض رواياته الثقات"، "يخالف الثقات في الأخبار"، "يخالف الناس في حديثه"، "يخالف فيه"، "يخالف سائر الناس"، "عامة ما يرويه يخالف في ذلك"، "كان ممن يخالف"، "يخالف في فلان"، "له أشياء يخالف فيها"، "خولف في روايته"، "خولف فِي أشياء"، "له أحاديث خولف فيها"، "ليس بحجة إذا خولف".

هذا ما وقفتُ عليه من مصطلحات النقاد في وصف الرواة بالمخالفة.وغالب استعمال الإمام البخاري يدور حول عبارة: "يخالف في بعض حديثه" وقوله: "يخالف في حديثه"، وقوله: " ربما يخالف في حديثه" وقوله: "يُخَالف فِي حَدِيثه عَن فلان".

المطلب الثاني: مراد الإمام البخاري بقوله: "يخالف في بعض حديثه" وقوله: "يخالف في حديثه"

من خلال الدراسة التطبيقية للرواة الذي وصفهم الإمام البخاري بالمخالفة؛ يتبين أنّه يطلق على الراوي الذي وقعت منه أوْهامٌ وكان في درجة المقبول (سواء ثقة أو صدوق) عبارة: "صدوق يخالف في بعض حديثه" أو "صدوق ربما خالف"، أو يحدد نوع المخالفة فيقول:

"يُخَالِفُ فِي حَدِيثه عَن فلان".أما إذا كان الراوي ضعيفًا (سواء خفيف الضعف أو شديد الضعف) فإنه يطلق عليه عبارة: "يخالف في حديثه"، غير أنَّ هذا ليس على إطلاقه، فقد وُجد أنه استخدم ذلك في الراوي المقبول (صدوق يخطئ)، وعلى هذا فلابد من دراسة بقية أقوال النقاد، لمعرفة درجة الراوي، وكذلك دراسة الأحاديث المنتقدة عليه، حتى نخرج بنتيجة دقيقة فيه.والتوسع في ترجمة الراوي مع دراسة أحاديثه المنتقَدَة؛ هي الطريقة الصحيحة لمعرفة المراد من مصطلحات النقاد.

المطلب الثالث: أثر وصف النقاد للراوي بالمخالفة

ينطلق النقاد في تعليل أحاديث الراوي من خلال قرائن ودلائل قوية، ومن ذلك: مخالفة الراوي غيره من الرواة، وتفرد من لا يحتمل التفرد. قال الإمام ابن الصلاح: "ويُسْتعانُ علَى إدراكِها بِتفرُّدِ الرَّاوي وبِمُخالفةِ غيرِهِ لهُ، معَ قرائِنَ تنْضمُّ إِلَى ذلِكَ؛ تُنبِّهُ العارفَ بهذَا الشَّأْنِ"[٦].ومن خلال جمع طرق الحديث الواحد تظهر العلل الخفية،قال الإمام ابن المديني: "الباب إذا لم تُجمع طرقُه لمْ يَتبينْ خطؤُه"، وقال الإمام أحمد: «الحديثُ إِذَا لَمْ تَجمعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهمْهُ، وَالحديثُ يُفسِّرُ بعضُهُ بعْضًا»[٧].قال الإمام ابن الصلاح: "يُعْرَفُ كَوْنُ الرَّاوي ضابطاً، بأنْ نَعْتبرَ رواياتِهِ برواياتِ الثِّقاتِ المعرُوفِيْنَ بالضبْطِ والإتْقانِ، فإنْ وجدْنا رواياتِهِ موافقةً ولَوْ مِنْ حَيْثُ المعْنَى لِرِوَاياتِهِم أو موافِقَةً لَهَا في الأغْلَبِ والمخالَفَةُ نَادِرَةٌ عَرَفْنا حِيْنَئِذٍ كَوْنَهُ ضَابِطاً ثَبْتاً، وإنْ وَجدْناهُ كثيرَ المخالَفةِ لهم عَرَفْنا اختِلاَلَ ضَبْطِهِ ولَمْ نَحْتَجَّ بحديثِهِ، واللهُ أعلمُ"[٨].ويقع الاختلاف بين الرواة في أمور كثيرة، ومن خلال الدراسة التطبيقية حسب حدود هذا البحث؛ يمكن أن نحصر الاختلاف في الصور التالية:

الصورة الأولى: الاختلاف بين رفع الحديث ووقفه

أوَّلًا: المراد بالمرفوع والموقوف.المراد بالمرفوع:

- المرفوع في اللغة: اسم مفعول من (رَفَعَ)، بمعنى: نَسَبَ، وسمي بذلك لأن الحديث المرفوع منسوبٌ إلى النبي ﷺ[٩].
- والمرفوع في الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خلْقية أو خُلقية[١٠].

المراد الموقوف:

- الموقوف في اللغة: اسم مفعول من (وُقف)، وسمي بذلك لأن الراوي يقف بالحديث عند الصحابي، ولا يجاوزه إلى النبي ﷺ[١١].
- الموقوف في الاصطلاح: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير[١٢].

ثانيًا: أمثلة من الدراسة التطبيقية:

- قال أبو هريرة: هجَّر النَّبيُّ ﷺ فَهَجَّرْتُ، فَصَلَّيْتُ ثُمَّ جَلَسْتُ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ – فَقَالَ: "اشْكَنب دَرْدْ؟ " قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: "قُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّ فِي الصَّلَاةِ شِفَاءً"[١٣]. وهذا الحديث من رواية ذواد بن عُلبة، وقد ذكره الإمام البخاري في "التاريخ الأوسط"، وقال: "يخالف في حديثه"، والمخالفة في هذا الحديث وقعت في الإسناد، فقد رُوي مرفوعًا، والصحيح أنه موقوفٌ، كما ذكره العقيليُّ، وابنُ الجوزي.حديث: "الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ وماحل مُصَدَّقٌ مَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ، ومَنْ خَلَّفَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ"[١٤].

- هذا الحديث من رواية الربيع بن بدر، قال الإمام البخاري: "يُخَالف فِي حَدِيثه"[١٥].والمخالفة وقعت في الإسناد، بين رفع الحديث وقفه، والصواب أنه موقوف.

- حديث: «بِحَسْبِ الْمَرْءِ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا فَلَمْ يَسْتَطِعْ؛ أَنْ يُعْلِمَ اللَّهَ أَنَّهُ كَارِهٌ»[١٦].هذا الحديث ذكره الإمام البخاري في ترجمة الربيع بن سهل، وقال عنه: "يخالف فِي حديثه"، والمخالفة قد وقعت في الإسناد، فقد رواه مرفوعًا، والصواب أنه موقوف.

- حديث: قال ابن عمر رضي الله عنهما: مَرَّ رجلٌ على رسولِ الله ﷺ في سِكَّةٍ مِنَ السِّكَكِ، وقد خرجَ مِن غائطٍ أو بَولٍ، فسَلَّمَ عليه، فلم يَرُدَّ عليه، حتَّى إذا كادَ الرجلُ أن يَتَوارى في السِّكَّةِ ضربَ بيَدَيهِ على الحائِطِ ومسحَ بها وجهَه، ثمَّ ضربَ ضَربةً أُخرى فمسحَ ذِراعَيهِ، ثمَّ ردَّ على الرجل السَّلامَ، وقال: "إنه لم يَمنَعني أن أَرُدَّ عليكَ السَّلامَ إلا أني لم أكُن على طُهرٍ"[١٧].هذا الحديث ذكره الإمام البخاري في ترجمة "محمد بن ثابت العبدي، وقال: "يُخَالف فِي حَدِيثه عَن نَافِع عَن ابن عمر مَرْفُوعا فِي التَّيَمُّم، وَخَالفهُ أَيُّوب وَعبيد الله وَابْن إِسْحَاق وَيحيى بن سعيد عَن نَافِع عَن ابن عمر فعله"[١٨]. فالاختلاف وقع في هذا الحديث في رفع الحديث، والصواب أنه موقوف عن ابن مسعود ر ضي الله عنه.

- **حديث: "مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ قِبْلَةٌ"**[١٩].

هذا الحديث رواه أبو معشر عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعا، وأبو معشر شديد الضعف؛ قال الإمام البخاري": "يُخَالف فِي حَدِيثه"، وقال –أيضًا–: "منكر الحديث"[٢٠].والمحفوظ أنه موقوفٌ عن عمر، وعن ابن عمر –رضي الله عنهما–

الصورة الثانية: الاختلاف في الإسناد بزيادة راوٍ أو حذفه

بيان المراد الاختلاف في الحديث بإبدال أو زيادة راوٍ في الإسناد قد يقع الاختلاف في الإسناد بإبدال أو زيادة راوٍ في الإسناد، أو إسقاط راوٍ منه.

- **أمثلة من الدراسة التطبيقية:حديث: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ"**[٢١].المخالفة في هذا الحديث قد وقعت في الإسناد؛ فتارة بإبدال راوٍ بغيره، وتارة بإسقاط راوٍ من رجال الإسناد، ونحو ذلك.فقد رواه ابن عيينة وعيسى بن يونس، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عنه، به، ورواه محمد بن محمد الكعبي، عن ابن عيينة، عن الزهري، عنه، به، فأسقط راويين.ورواه الهياج بن بسطام، عن الثوري، عن ابن جريج، موسى، عن الزهري، عنه، به، وقد وَهِم فأبدل موسى مكان سليمان بن موسى، ورواه ابن لهيعة، عن ابن جريج، عن الزهري، عنه، به، فأسقط سليمان بن موسى، ورواه عبد الله بن فروخ، عن ابن جريج، عن أيوب بن موسى، عن الزهري، عنه، به، وقد أبدل أيوب بن موسى مكان سليمان بن موسى.ورواه زمعة بن صالح، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها[٢٢].وقد قال الإمام البخاري في زمعة هذا: "يخالف فِي حديثه"[٢٣].

- **أَنَّ النَّبِي ﷺ قال: «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ، فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ»**هذا الحديث رواه جماعةٌ عن أبي بردة، عن الأغر، مرفوعًا، وهو المحفوظ. وخالفهم المغيرة بن أبي الحر؛ فرواه عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى رضي الله عنه، مرفوعًا، بنحوه. قال البخاري في ترجمة المغيرة بن أبي الحر: "يخالف فِي حديثه"[٢٤].

الصورة الثالثة: الاختلاف في متن الحديث

أوّلًا: بيان المراد بالاختلاف في متن الحديث

- قد يقع الاختلاف في المتن، وله عدة صور، منها: المخالفة في المتن من حيث معنى الحديث، سواءً خالف مُسلَّمات الدين، أو بنسبة ألفاظٍ لا تصح نسبتها للنبي ﷺ، أو المخالفة في المتن من حيث الزيادة أو النقص فيه، وغير ذلك.

ثانيًا: أمثلة من الدراسة التطبيقية:

- حديث: "رَأْسُ مِائَةِ سَنَةٍ يَبْعَثُ اللَّهُ ريحا بَارِدَةً يَقْبِضُ فِيهَا رُوحَ كُلِّ مُسْلِمٍ"، هذا الحديث من رواية بشير بن المهاجر، وقد ترجم له الإمام البخاري، وذكر له هذا الحديث ثم قال: "يُخالِفُ فِي بعْضِ حديثِهِ هَذَا"[٢٥].وقد وقعت المخالفة في متن الحديث، وهو يخالف مسلَّمات الدين، كما أنه يخالف الحديث الصحيح عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا؛ وفيه: "يَخْرُجُ الدَّجَّالُ فِي أُمَّتِي..."إلى أن قال: "ثُمَّ يُرْسِلُ اللهُ رِيحًا بَارِدَةً مِنْ قِبَلِ الشَّأْمِ، فَلَا يَبْقَى عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ أَوْ إِيمَانٍ إِلَّا قَبَضَتْهُ"[٢٦]، وكذلك حديث عائشة رضي الله عنها؛ عن النبي ﷺ –وفيه–: "ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ رِيحًا طَيِّبَةً، فَتَوَفَّى كُلَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَيَبْقَى مَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ، فَيَرْجِعُونَ إِلَى دِينِ آبَائِهِمْ"[٢٧]، وكذلك حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه قال: ذَكَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الدَّجَّالَ ذَاتَ غَدَاةٍ..."إلى أن قال: "فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللهُ رِيحًا طَيِّبَةً، فَتَأْخُذُهُمْ تَحْتَ آبَاطِهِمْ، فَتَقْبِضُ رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكُلِّ مُسْلِمٍ، وَيَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ، يَتَهَارَجُونَ فِيهَا تَهَارُجَ الْحُمُرِ، فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ"[٢٨].

- حديث: "مَا تُرِيدُونَ مِنْ عَلِيٍّ، عَلِيٌّ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَهو وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي"[٢٩].هذا الحديث من رواية جعفر بن سليمان، عن يزيد الرشك، عن مطرف بن عبد الله عن عمران بن حصين، مرفوعًا.قال الإمام البخاري في جعفر بن سليمان: "يُخالف في بعضِ حديثه"[٣٠].وقد وقعت المخالفة في قوله: "وَهُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي"، وهي تخالف معتقد أهل السنة والجماعة، قال ابن تيمية: (فَقَوْلُ الْقَائِلِ: "«عَلِيٌّ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي» " كَلَامٌ يَمْتَنِعُ نِسْبَتُهُ إلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّهُ إنْ أَرَادَ الْمُوَالَاةَ لَمْ يَحْتَجْ أَنْ يَقُولَ بَعْدِي، وَإِنْ أَرَادَ الْإِمَارَةَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَالٍ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ)[٣١].وقد تقع المخالفة في المتن من حيث نسبة ألفاظٍ للنبي ﷺ لمْ يثبتْ أنه تلفَّظ بها، وذلك مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: هجَّر النَّبيُّ ﷺ فَهَجَّرْتُ، فَصَلَّيْتُ ثُمَّ جَلَسْتُ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ النَّبِيُّ – ﷺ – فَقَالَ: "اشْكَنب دَرْدْ[٣٢]؟ " قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: "قُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّ فِي الصَّلَاةِ شِفَاءً"[٣٣].وهذا الحديث من رواية ذَوّاد بن عُلبة، وقد ذكره الإمام البخاري في "التاريخ الأوسط"، وقال: "يخالف في حديثه"، ثم قال: حَدَّثَنَا ابن الأصبهاني، قال: حَدَّثَنَا المحاربي عن ليث عن مجاهد قال لي أبو هريرة: "يا فارسي شكم درد"، قال الأصبهاني: "ورفعه ذوّادٌ ولَيس له أَصلٌ، أبو هريرة لم يكن فارسيًّا، إنما مجاهد فارسي"، فالنبي ﷺ لمْ يتلفَّظ بهذه اللفظة. وقد تقع المخالفة في المتن من حيث الزيادة أو النقص فيه: وذلك مثل حديث: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ"، فالمخالفة في هذا الحديث قد وقعت في المتن؛ وذلك تارة بالزيادة في المتن، وتارة بالنقص فيه، فقد جاء بلفظ: " أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها فنكاحها

باطل، فنكاحها باطل، فإن أصابها فلها مهرها بما أصاب منها، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له"، وبلفظ: " لَا نِكَاحَ إِلَّا بولي"، وزاد بعضهم: "لَا نِكَاحَ إِلَّا بولي وشاهدي عدل"، وبلفظ: "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له"، ونحو ذلك.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية: الرواة الذين وصفهم الإمام البخاري بالمخالفة.

١.بختري بْن المختار[٣٤] العبديُّ (ت١٤٨هـ)

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**

- جاء عن الإمام البخاري أنه قال: (يخالف فِي حديثه)، وهذا كما في "التاريخ الكبير"، وَقد نقله بسنده العقيلي في "الضعفاء"، وابن عدي في "الكامل في الضعفاء"[٣٥].

- كما جاء عن الإمام البخاري أنه قال: (يخالف فِي بعض حديثه)، نقل ذلك المزي، والذهبي وابن حجر[٣٦].

- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:** يترجّح مما سبق: صحة نسبة عبارة "يخالف فِي حديثه" عن الإمام البخاري، وذلك لعدة أمور:

١. أنها العبارة المذكورة في كتابه "التاريخ الكبير".

٢. أنها نُقلت بالسند عنه كما جاء عند العقيلي وابن عدي.وقد رجَّح هذا القول مغلطاي، حيث قال: (وفي قول المزي: قال البخاري يخالف في بعض حديثه. نظر، لأني لمْ أرَ في «تاريخه» بخط الحفاظ إلا: "يُخالف في حديثه"، وبينهما فرق، والله أعلم،)[٣٧].

أقوال النقاد الدالة على التعديل: قال شعبة: "كان كخير الرجال"[٣٨]، وقال وكيع: "ثقة"[٣٩]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان يخطئ"[٤٠]، وقال ابْن عدي: "ليس لَهُ كبير رواية، ولا أعلم له حديثا منكرًا"[٤١]، وقال الذهبي[٤٢]، وابن حجر[٤٣]: "صدوق".

أقوال النقاد الدالة على التجريح: قَال البُخارِيُّ: "يُخالف فِي حديثه".وذكره العقيلي في "الضعفاء"[٤٤]، وابن عدي في "الكامل"[٤٥].

- **الخلاصة في الراوي:**يترجح في الراوي أنه "صدوقٌ ربما خالف"، ونجد أنَّ قول ابن حبان يشير إلى ما ذهب إليه الإمام البخاري؛ أن البختريَّ بنَ المختارِ يُخطئ ويخالف.

٢. بشير بن المهاجر الغنوي الكوفي (ت: ١٤١ - ١٥٠ هـ)[٤٦]

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**

- جاء في "التاريخ الكبير": (حَدَّثَنَا خَلادٌ قَالَ ثنا بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيه قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "رَأْسُ مِائَةِ سَنَةٍ يَبْعَثُ اللَّهُ ريحا بَارِدَةً يَقْبِضُ فِيهَا رُوحَ كُلِّ مُسْلِمٍ" قَالَ أَبُو عَبْد اللَّه: يُخَالِفُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ هَذَا)[٤٧].

- ونقل ابن عدي والمزيُّ وابنُ حجر عن الإمام البخاري أنه قال: (يخالف فِي بعض حديثه)[٤٨].

- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:**يترجّح مما سبق: صحة نسبة عبارة "يخالف فِي بعض حديثه هذا" للإمام البخاري، وذلك لعدة أمور:

١.أنها العبارة المذكورة في كتابه "التاريخ الكبير".

٢.أنها جاءت في ظل سياقٍ مخصوصٍ مقيدٍ بحديثٍ معين، ثم قال عقبه الإمام البخاري: "يُخَالِفُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ هَذَا"، وهذا يعني أنه قصد بتضعيفه حديثًا معيَّنا.وقد رجّح ذلك –أيضًا– مغلطاي، بل استدرك على المزيّ هذا النقل فقال: (وفي قول المزي: قال البخاري: "يُخالف في بعض حديثه"؛ نَظرٌ، من حيث إن البخاري قال هذا مقيَّدا بحديثٍ لا مطلقًا، يُبين ذلك لك بسياقة كلامه)، ثم نقل كلام البخاري كما التاريخ الكبير[٤٩].ولعلَّ المزيّ إنما اعتمد على ما نقله ابن عدي عن الدولابي عن البخاري؛ وليس على ما ذكره البخاري في "تاريخه".

- **أقوال النقاد الدالة على التعديل** قال ابن معين[٥٠]، والعجلي[٥١]: "ثقة"، وَقال أبو حاتم: "يُكتب حديثه، ولا يُحتج به"[٥٢]، وقال النَّسائي: "ليس به بأس"[٥٣]، وقال ابن حبان: "وقد روى عن أنس، ولمْ يره، دلّس عنه... يُخطئ كثيرا"[٥٤]، وقال ابن خلفون وذكره في كتاب «الثقات»: "هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين، وقد تُكلم في مذهبه، ونُسب إلى الإرجاء"[٥٥].وقال الإمام الذهبي: "صدوق"[٥٦]، وقال –أيضًا–: "ثقةٌ فيه شيء"[٥٧]، وقَال الحافظ ابن حجر: "صدوقٌ لَيّنُ الحديث رُمي بالإرجاء"[٥٨].

- **أقوال النقاد الدالة على التليين** قال الإمام أحمد –كما قال الأثرم–: "منكر الحديث، قد اعتبرتُ أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب" ثم قال الأثرم: أوْ كما قال[٥٩]، وقال–أيضًا–: "مرجئ مُتّهم، مُتكلَّمٌ فيه، مُنكر الحديث"[٦٠]، وذكر له البخاري حديثًا ثم قال: "يُخالِفُ في بعض حديثِهِ هذا"[٦١]، وقال النسائي[٦٢] والدارقطني[٦٣]: "ليس بالقوي"، وقال الساجي: "منكر الحديث، عنده مناكير عن عبد الله بن بريدة، أحاديث

عدد يطول ذكرها"[٦٤]، وَقَال ابن جارود: يخالف في بعض حديثه"[٦٥]، وقال ابن عَدي: "روى مالا يُتابع عليه، وهو ممن يُكتب حديثه، وإن كان فيه بعض الضعف"[٦٦].

- **الخلاصة في الراوي:**اختلف النقاد في بشير بن مهاجر بين مجرِّح ومعدِّلٍ، وبعض المجرحين تكلموا فيه بسبب مذهبه وبدعته، وهذا لا يؤثر على مرتبته، وربما كان ذلك من باب الهجْر له.كما ذكر له بعض النقاد بعضَ ما أُنكر عليه، وهذا لا يُخرج الراوي المكثر عن حدِّ أهل العدالة.وفي المقابل؛ فإنه لا يمكن القول بمطلق التوثيق مع ثبوت ما يُنكر على الراوي. وما ذهب إليه ابن حبان من نفي روايته عن أنس، يُعارَض بإثبات البخاري له.ولهذا؛ فإن الراجح في بشير بن مهاجر هو قول من جعله في مرتبة الصدوق الذي يُختبر حديثه، فإنْ ضبط حديثَه فحديثه حسنٌ، وإن لم يضبطْ فحديثه ضعيف.وهو ما ذهب إليه أبو حاتم، وابن حجر، ولهذا يُمكن أن يُقال فيه: "صدوقٌ يُخطئ ويُخالف"، والله أعلم.وهو قريب مما ذهب إليه أبو حاتم وابن جارود وابن حبان وابن عَدي والذهبي وابن حجر من نِسبة الخطأ لبشير بن المهاجر بالمجمل؛ يوافق ما قاله الإمام البخاري في الراوي، والله أعلم.

- **مِمَّا ذكره الإمام البخاري من أحاديث الراوي:**

- حديث: "**رأس مائة سنة يبعث الله ريحا باردة يقبض فيها روح كل مسلم**".أخرجه الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" حيث قال: (حَدَّثَنَا خَلاَدٌ قَالَ ثنا بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيه قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "رَأْسُ مِائَةِ سَنَةٍ يَبْعَثُ اللَّهُ ريحا بَارِدَةً يَقْبِضُ فِيهَا رُوحَ كُلِّ مُسْلِمٍ")[٦٧]. وقد وقعت المخالفة في متن الحديث، وهو يخالف مسلَّمات الدين.

٣.جعفر بن سليمان الضُّبَعي، الحرشي، أبو سليمان، البصري (ت: ١٧٨هـ)

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**

قال الإمام البخاري: "يُخالف في بعضِ حديثه"[٦٨].

- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:**

لمْ يُنقل عن الإمام البخاري غير قولٍ واحد.

- **أقوال النقاد الدالة على التعديل:** قال ابن سعد: "كان ثقة، وبه ضعفٌ، وكان يتشيع"[٦٩]، وقال ابن معين[٧٠]، وابن المديني[٧١]، والعجلي[٧٢]: "ثقة"، وفي كتاب ابن البرقي: قيل ليحيى بن معين: إن يحيى كان لا يروي عنه، فقال: "كان ابن مهدي يروي عنه فما يسوي قول يحيى فيه شيئا؟ رأيته يثبته"[٧٣].قال أحمد بن حميد: سمعت أَحْمَد بْن حنبل يقول: "جَعْفَر بْن سُلَيْمَان لا بأس به، فقيل لَهُ: إن سُلَيْمَان بْن حرب يَقُولُ: لا يُكتب حديثه، قال: حَمَّاد بْن زيد لمْ يكنْ يَنهى عَنْهُ، كَانَ ينهى عَن عَبد الوارث، ولاَ ينهى عَن جَعْفَر، إِنَّمَا كَانَ يتشيع، وَكَانَ يُحدث بأحاديث في عَلِيّ وأهل البصرة، يغلون فِي عَلِيّ، فقلت: عامة حديثه رقاق؟ قَال: نَعم، كَانَ قد جمعها، وقد روى عَنْهُ عَبد الرَّحْمَن وغيره، إلا أني لم أسمع من يَحْيى عَنْهُ شيئا، فلا أدري سمع مِنْهُ أم لا[٧٤].وقال البزار: "لم نسمع أحدًا يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه إنما ذُكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم"[٧٥].وقال الجوزجاني: "روى أحاديث منكرة وهو ثقة متماسك، كان لا يكتب"[٧٦].وَقَال ابن حبان: كان جعفر من الثقات المتقنين في الروايات غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه..."[٧٧] وقال ابن عدي: "وهذه الأحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت، عن أنس كلها إفرادات لجعفر لا يرويها عَن ثابت غيرُه، ولجعفر حديث صَالِح وروايات كثيرة، وَهو حسن الحديث، وَهو معروف في التشيع وجمع الرقاق، وجالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق فِي الزهد يرويه ذلك عَنْهُ سَيَّار بْن حاتم، وَأَرْجُو أَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ.قَالَ الشَّيْخُ: والذي ذكر فيه من التشيع والروايات الَّتِي رواها الَّتِي يستدل بها عَلَى أَنَّهُ شيعي فقد روى فِي فضائل الشيخين أَيضًا كما ذكرت بعضها وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كَانَ منها منكرا فلعلَّ البلاء فيه من الراوي عَنْهُ، وَهو عندي ممن يجب أن يُقبل حديثه"[٧٨].وقال الذهبي: " ثقةٌ، فيه شيءٌ"[٧٩]، وقال –أيضًا–: "صدوقٌ صالحٌ ثقةٌ مشهورٌ، ضعَّفه يحيى القطانُ وغيرُه، فيه تشيعٌ، وله ما يُنكر"[٨٠]، وقال الذهبي –أيضًا–[٨١]، وابن حجر[٨٢]: "صدوق".

- **أقوال النقاد الدالة على التليين:** قال ابن معين: "كان يحيى بن سعيد لا يَكتب حديثه، –وفي رواية–: كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وكان يستضعفه"[٨٣]، وقال ابن المديني –أيضًا–: "أكثر جعفر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عَنِ النَّبِيِّ ﷺ"[٨٤]. وقال ابن عمار: "ضعيف"[٨٥]، وَقَال أَحْمَد بْن سنان القطان: "رأيت عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مهدي لا ينبسط لحديث جعفر بْن سُلَيْمان. قال أَحْمَد بْن سنان: وأنا أستثقل حديثه"[٨٦]، وقال ابن المديني: "أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل وكان فيها أحاديث مناكير"[٨٧]، قال الإمام البخاري: "يُخالف في بعضِ حديثه"[٨٨]، وقال ابن الجوزي: "في بعض حديثه منكر"[٨٩].

الخلاصة في الراوي:هذا الراوي ممن اختلف فيه النقاد، غير أنه لا ينزل عن درجة (الصدوق)، فقد أثنى عليه الأئمة؛ كابن معين وابن المديني وأحمد والعجلي والبزار والجوزجاني، والذهبي وابن حجر، مع اختلافهم في تحديد مرتبته في مراتب التعديل، بلْ دافع عنه ابن عدي، حتى قال: " وَهو عندي ممن يجب أن يُقبل حديثه"، مع وصف بعضهم له بالتشيع، وقد ذكر ابن شاهين أنّ بعض من ضعَّفه إنما من أجل المذهب، فقال: "وهذا الخلاف في جعفر من ابن عمار في ضعفه، ومن يحيى بن سعيد في تركه لِعلّة المذهب... وما رأيتُ من طعن في حديثه، إلا محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي"[٩٠]، وهو مع هذا روى بعض المناكير التي خالف فيها الثقات، وبعضها الحمل فيها عليه، وبعضها على غيره.ولهذا قال الإمام البخاري: "يُخالف في بعضِ حديثه"، وقول البخاري فيه؛ يوافقه قولُ ابن المديني، والجوزجاني، وابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي.

٤.حسام بن المِصَكّ بن ظالم الأَزدي، أَبُو سهَل الْبَصْرِيّ (ت: ١٦١ -١٧٠هـ)[٩١].

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**

- قال الإمام البخاري: " يروي عَن أبي معشر، يُخَالف في حديثه"[٩٢].
- وقال البخاري -أيضًا-: "ليس بالقوي عندهم"[٩٣].

- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:**

يمكن الجمع بين الأقوال؛ فهو عنده يُخَالف في حديثه، وقد نقل عن النقاد أنه ليس بالقوي عندهم.

- **أقوال النقاد الدالة على التليين:** قال ابن المبارك: "تركتُ حديثَه"[٩٤]، وقال -أيضًا-: "ارْمِ به"[٩٥]؛ وقال الفلاس: "كان عَبد الرَّحمَن لا يُحَدِّث عن حُسام بن المِصَك بِشَيء"[٩٦]، وقال ابن معين: " ليس حَديثه بشيءٍ"[٩٧]، وقال -أيضًا-: "ليس بشيءٍ، ولا يُكتب حَديثُه"[٩٨]، وقال ابن المديني قال: "ليس أُحدِّث عن الحسام بن المصك بشيءٍ"[٩٩]. وقال الإمام أحمد: " مطروح الحَديث"[١٠٠]، وقال -أيضًا-: "أرى الناس قد تركوا حديثه"[١٠١]. وقال البخاري: يُخَالف في حديثه"[١٠٢]، وقال -أيضًا-: "ليس بالقوي عندهم"[١٠٣].وقال الفلاس: " منكر الحديث متروك الحديث"[١٠٤]، وقال أبو زرعة: "واهي الحديث، مُنكر الحَديث"؛ وقال أبو حاتم: "ليس بقوي، يُكتب حَديثه"[١٠٥]، وقال النسائي[١٠٦]، وابن حجر[١٠٧]: "ضعيف"، وقال ابن حبان: " كَانَ كثير الْخَطَأ فَاحش الْوَهم حَتَّى خرج عَن الِاحْتِجَاج بِهِ"[١٠٨]، وقال ابن عدي: "ولحسام غير ما ذكرت من الحديث وعامة أحاديثه أفرادات، وَهو مع ضعفه حسن الحديث، وَهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"[١٠٩]، وقال الدارقطني: "متروك الحديث"[١١٠]، وقال -أيضًا-: "يُعتبر به"[١١١]، وقال ابن حجر: "ضعيف يكاد أن يُترك"[١١٢].

- **الخلاصة في الراوي**كان شعبة لا يروي إلا عن ثقة، وقد روى عن حسام بن مصك، لكن ذلك مما يُستثنى ممن روى عنهم، لشهرة تضعيفه عند النقاد.ولقد اتفق النقاد على تضعيف الراوي حسام بن مصك، وبعضهم جعله في أسهل مراتب التضعيف، في مرتبة من يُختبر حديثهم، بينما جعله بعضهم في أشد مراتب الجرح.وبعضهم توسط في حاله، كأبي حاتم وابن عدي وابن حجر، فما وافق فيه غيره اعتُبر به، وما تفرد به، أو خالف فيه غيره؛ فإنه يُترك، وهذا هو الصواب.وقول البخاري فيه؛ قريب من قول ابن معين وأحمد والفلاس وأبي زرعة.

٥.ذَوَّاد بن عُلبة الحارثِيّ، أبو المنذر الكُوفِي، وقد ذكره البخاري في الأوسط في فصل من مات من الثمانين إلى التسعين ومائة.

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**

- قال الإمام البخاري: "يخالف فِي بعض حديثه"[١١٣].
- وقال -أيضًا-: "يخالف في حديثه"، ثم قال: حَدَّثَنَا ابن الأصبهاني، قال: حَدَّثَنَا المحاربي عن ليث عن مجاهد قال لي أبو هريرة: "يا فارسي شكم درد"، قال الأصبهاني: ورفعه ذوّادٌ ولَيس له أَصلٌ، أبو هريرة لم يكن فارسيًّا، إنما مجاهد فارسي[١١٤].

- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:** مكن الجمع بين ما قاله الإمام البخاري؛ فيكون الراوي عنده: " يخالف فِي بعض حديثه"، ومن ذلك ما رواه مرفوعًا عن أبي هريرة رضي الله عنه: " اشِكنب دَرْدْ".

- **أقوال النقاد الدالة على التعديل:**قال محمّد بن عبد اللَّه بن نمير: "كان شيخًا صالحًا صدوقًا"[١١٥]، وقال العجلي: "لا بأس به"[١١٦]، وقال أحمد بن يونس الضبي: "حدَّثنا ذواد بن عُلْبة" وأثْنى عليه خيرا[١١٧].

- **أقوال النقاد الدالة على التليين:** قال ابن معين: "ليس بشيءٍ"[١١٨]، وقال -أيضًا-: "ضعيفٌ، ولا يُكتب حديثه"[١١٩]، وقال الجوزجاني: "في حديثه لين"[١٢٠].وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين، يُكتب حديثه"[١٢١]، وقال النَّسائي: "ليس بالقوي"[١٢٢]، وقال -أيضًا-: "ليس بثقة"[١٢٣]، وقال ابن الجارود: "ليس هو بشيء"[١٢٤]، ونقل مغلطاي عن الساجي أنه قال "يُخالف في بعض حديثه"[١٢٥]، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جدًّا،

يروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن الضعفاء ما لا يعرف"[١٢٦]، وقال ابن عدي: "أحاديثه غرائب عَنْ كل من يروي عنه، وهو فِي جملة الضعفاء ممن يكتب حديثه"[١٢٧]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ربما يخالف في حديثه"[١٢٨]، وقال الدارقطني: "في حديثه بعض الضعف"[١٢٩]، وقال الحافظ ابن حجر: "ضعيف"[١٣٠].وذكره أبو زُرْعَة الرازي، والعقيلي، والساجي، وابن الجارود، وأبو العرب، وابن حبان، والذهبي، في جملة الضعفاء[١٣١].

- **الخلاصة:**اختلف النقاد في الراوي ذَوَّاد بن عُلبة بين معدِّلٍ ومجرح، إلا أنَّ جمهور النقاد على تضعيفه، وإن كانوا قد اختلفوا في تحديد مرتبته في الضعف، فابن معين وابن حبان جعلاه في مرتبة شديدي الضعف، وقد عُدَّا –رحمة الله عليهما– ممَّن نَفَسُهما شديدٌ في الجرح، كما ذهب إلى ذلك النسائي في رواية عنه.بينما ذهب أبو حاتم وابن عدي والدارقطني وابن حجر؛ إلى أنه ضعيفٌ يُعتبر به، كما ذهب إلى ذلك النسائي في رواية عنه، وهذا هو الأقرب لحاله، والله أعلم.

- **من حديثه**

– قال أبو هريرة: هجَّر النَّبيُّ ﷺ فَهَجَّرْتُ، فَصَلَّيْتُ ثُمَّ جَلَسْتُ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ النَّبِيُّ – ﷺ – فَقَالَ: "اشْكَنب دَرْدْ؟ " قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: "قُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّ فِي الصَّلَاةِ شِفَاءً".والمخالفة قد وقعت في الحديث في إسناده ومتنه، فأما الإسناد؛ فقد رُوي مرفوعًا، والصواب أنه موقوف، وأما المخالفة في المتن؛ فإنه لمْ يثبتْ أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه كان فارسيًّا، كما لمْ يثبت أن النبي ﷺ تلفظ بهذه اللفظة.

٦.الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي، أبو العلاء السَّعْدِيّ التَّمِيمِي البصري يلقب عُليلة (ت: ١٧٨هـ)

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**

– قال الإمام البخاري: "يُخَالف فِي حَدِيثه"[١٣٢].

– وقال –أيضًا–: "ضعَّفه قتيبة"[١٣٣].

- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:** ليس في القولين تعارض، فهو عنده يُخَالف في حديثه، وقد نقل عن قتيبة تضعيفه له.

وحيث لمْ يُنقلْ عن أحد من النقاد تعديله؛ فننتقل إلى أقوال من ضعّفوه.

- **أقوال النقاد الدالة على التليين:** قال ابن معين[١٣٤]، والعجلي[١٣٥]، وأبو داود[١٣٦]، وابن حبان[١٣٧]، والدارقطني[١٣٨]، والبيهقي[١٣٩]: "ضعيف"، وقال ابن معين –أيضًا–: "ليس بشيءٍ"[١٤٠]، وقال –أيضًا–: "ليس بثقة"[١٤١]، وقال –أيضًا–: "لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ"[١٤٢].وقال ابن هانئ: وسألته –يعني الإمام أحمد –عن الربيع بن بدر فقال: "لا يَسْوى حديثه شيئًا –ثم قال–: الربيع بن بدر، ومثنى بن الصباح، أحب إليَّ من عطاء بن عجلان، ولا يُكتب حديثه"[١٤٣]وقال الإمام البخاري: "يُخَالف فِي حَدِيثه"[١٤٤]، وقال الجوزجاني: "واهي الحديث"[١٤٥].وقال أبو داود–أيضًا–: "لا يُكتب حديثُه"[١٤٦]، وقال أبو حاتم: "لا يُشتغَلُ به ولا بروايتِه، فإنه ضعيفُ الحديث، ذاهبُ الحديث"[١٤٧]، وقال البزار: "لين الحديث"[١٤٨]، وقال يعقوب بْن سفيان[١٤٩]، وأبو حاتم[١٥٠]، والنسائي[١٥١]، والدارقطني[١٥٢]، وابن حجر[١٥٣]: "متروك"، وقال النسائي–أيضًا–: "ليس بثقة ولا يكتب حديثه"[١٥٤].وقال ابن عدي: "عامة رواياته عمَّن يروي عنه مما لا يتابعه عليه أحد"[١٥٥]، وقال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات المقلوبات، وعن الضعفاء الموضوعات"[١٥٦]، وقال الدارقطني–أيضًا–: "منكر الحديث"[١٥٧]، وقال الحاكم: "يَقلب الأسانيد ويروي عن الثقات المقلوبات وعن الضعفاء الموضوعات"[١٥٨]، وقال الذهبي: "واهٍ"[١٥٩].

- **الخلاص** جمهور النقاد على تضعيف الراوي الربيع بن بدر، وإن كانوا قد اختلفوا في تحديد مرتبته في الجرح، غير أن الجمهور على تضعيفه ضعفا شديدًا، وقد ذهب إلى ذلك ابن معين –في أكثر من رواية– وأحمد، والجوزجاني، وأبو حاتم، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي–وهو المعروف بتتبع ونقد مرويات الراوي–، والدارقطني، والحاكم، وهذا يوافق قول البخاريّ فيه.فالقول بأنه متروك الحديث هو الأقرب، والله أعلم.

٧.الربيعُ بنُ سَهلِ بنِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ بن عَميلة الْفَزَارِيُّ (ت: ١٧١–١٨٠هـ)[160]

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**

– قال الإمام البخاري في ترجمة الربيع بن سهل: "سَمِعَ الرُّكَين، عَنْ أَبيه، عَنْ عَبد اللهِ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ: بِحَسبِ المَرءِ إِذا رَأَى مُنكَرًا، فَلَم يَستَطِع، أَن يَعلَمَ اللَّهَ أَنَّهُ كارِهٌ. ورَوَاهُ غير واحد، عَنِ الرُّكَين، ولا يرفعونه، قاله سَعِيد بْن سُليمان، سَمِعَ رَبِيعًا، يخالف فِي حديثه"[١٦١]. وزاد في "الأوسط": "رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدٍ عَجَائِبَ"[١٦٢].

- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:** لم يُنقل عن الإمام البخاري سوى قوله: "يخالف فِي حديثه".

- **أقوال النقاد الدالة على التعديل:** قال أبو حاتم: " شيخ"[١٦٣]
- **أقوال النقاد الدالة على التليين:** قال ابن معين: "قد سمعتُ منه وليس هو بشيءٍ"[١٦٤]، وقال -أيضًا-: "ليس بثقةٍ"[١٦٥]، وقال البخاري: " يُخالف في حديثه"[١٦٦]، وقال أبو زرعة: "منكر الحديث"[١٦٧]، وقال أبو داود[١٦٨]، والنسائي[١٦٩]: " ضعيف"، وقال الذهبي: "ضعَّفوه"[١٧٠]، وذكره ابن عدي[١٧١] والدارقطني[١٧٢] وابن الجوزي[١٧٣] في الضعفاء.
- **الخلاصة** الراجح أن الربيع بن سهل؛ ضعيفٌ، يُكتب حديثه للاعتبار، فإذا خالف فهو شديد الضعف، والله أعلم.
- **من حديثه حديث: «بِحَسْبِ الْمَرْءِ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا فَلَمْ يَسْتَطِعْ؛ أَنْ يُعْلِمَ اللَّهَ أَنَّهُ كَارِهٌ»**[١٧٤].هذا الحديث ذكره البخاري [١٧٥] في ترجمة الربيع بن سهل، عن جدِّه الركين بن الربيع، عن أبيه الربيع بن عَميلة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه **مرفوعا** فالمخالفة وقعت في الإسناد، فقد رواه الربيع بن سهل مرفوعًا، والصواب رواية من رواه موقوفًا.

٨.زَمْعة بن صالح الجَنَديُّ اليمانيُّ، أبو وهب المكيُّ (ت: ١٥١-١٦٠هـ)[176]

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**

- قال البخاري: "يخالف فِي حديثه، تركه ابْن مهدي أخيرا"[١٧٧].

- وسأل الترمذيُّ البخاريَّ عن حديثٍ رواه زمعة بن صالح، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»، قال الترمذي: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَضَعَّفَ زَمْعَةَ بْنَ صَالِحٍ وَقَالَ: "هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ كَثِيرُ الْغَلَطِ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَهُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَعَلَ يَتَعَجَّبُ مِنْهُ". قَالَ مُحَمَّدٌ: "وَلَا أَرْوِي عَنْهُ شَيْئًا وَمَا أَرَاهُ يَكْذِبُ وَلَكِنَّهُ كَثِيرُ الْغَلَطِ"[١٧٨].

– وقال الترمذيُّ في موضع آخر: قال محمد: "زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، لَا يُدْرَى صَحِيحُ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، أَنَا لَا أَرْوِي عَنْهُ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِثْلَ هَذَا فَأَنَا لَا أَرْوِي عَنْهُ"[١٧٩].

- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:** ليس فيما نُقل عن الإمام البخاري تعارض، بل يمكن الجمع بينها، فيُقال أنَّ زمعة بن صالح عند الإمام البخاري: "منكر الحديث، كثير الغلط، يخالف فِي حديثه".
- **أقوال النقاد الدالة على التعديل:** قال ابن معين: "صويلح الحديث"[١٨٠]، وقال النسائي: "صالح الحديث، ليس بالقوي"[١٨١].وقال الجوزجاني: "متماسك"[١٨٢]، وذكر له ابن عدي عدة أحاديث ثم قال: "ولزمعة أحاديث غير ما ذكرت عن الزُّهْري، وزياد بن سعد، وسلمة بن وهرام، وأبي الزبير، ويعقوب بن عطاء، عنه أفرادات، وحديثه كله كأنه فوائد، ورُبما يهم في بعض ما يرويه، وأرجو أن حديثه صالح لا بأس به"[١٨٣].
وقال الذهبي: "صالح الحديث"[١٨٤]، وروى له مسلم مقرونا بمُحَمَّد بْن أَبي حفصة[١٨٥].
- **أقوال النقاد الدالة على التليين:** قال ابن معين[١٨٦]، وأحمد[١٨٧]، وأبو حاتم [١٨٨]: "ضعيف".وقال الفلاس: "فيه ضعفٌ في الحديث، وقد روى عنه الثوري وابن مهدي، وما سمعت يحيى ذكره قط، وهو جائز الحديث مع الضعف الذي فيه"[١٨٩]، وقال البخاري: "يخالف فِي حديثه، تركه ابْن مهدي أخيرا"[١٩٠]، وقال -أيضًا-: "ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، لَا يُدْرَى صَحِيحُ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، أَنَا لَا أَرْوِي عَنْهُ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِثْلَ هَذَا فَأَنَا لَا أَرْوِي عَنْهُ[١٩١]، وقال أبو داود: "أنا لا أخرج حَدِيْث زَمْعَة"[١٩٢]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: "لَيِّنٌ، واهي الحديث، حديثه عن الزُّهْرِيِّ؛ كأنه يقول مناكير[١٩٣]، وقال الترمذي: "وَزَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ"[١٩٤]. وَقَال النَّسَائي: "ليس بالقوي، كثير الغلط عن الزُّهْرِيِّ"[١٩٥]، وقال ابن حبان: "وكان رجلا صالحًا، يَهِمُ ولا يعلم، ويُخطئ ولا يفهم، حتَّى غلب في حديثه المناكِير الَّتي يرويها عن المشاهير، كان عبد الرحمن يُحدث عنه ثُمَّ تَركه"[١٩٦]، وقال ابن حجر: "ضعيفٌ، وحديثه عند مسلم مقرون"[١٩٧]
وقد ذكره العقيلي، وابن شاهين، وابن الجوزيفي "الضعفاء"[١٩٨].
- **الخلاصة** ضعيف يعتبر به، إلا في روايته عن الزهري، فهو أشد ضعفا، ولعلّ لكثرة أوهامه عن الزهريّ؛ حكم عليه بعض النقاد بشدة الضعف، كما هو في قول البخاري وأبي زرعة والنسائي، وابن حبان، والله أعلم.
- **من حديث الراوي المنتقدة عليه**

– **«أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»**[١٩٩].هذا الحديث وقعت فيه المخالفة في الإسناد والمتن.وهو من الأحاديث التي انتقدها الإمام البخاري على "زمعة بن صالح"، وذلك لأنه رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعًا، والحديث محفوظ من رواية الزهري عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعًا، فقد وقعت فيه المخالفة في الإسناد في عدة صور؛ فتارة بإبدال

راوٍ بغيره، وتارة بإسقاط راوٍ من رجال الإسناد، ونحو ذلك. كما وقعت المخالفة في المتن؛ وذلك تارة في الزيادة في المتن، وتارة في النقص فيه، وتارة بتغيير معنى الحديث.

٩.عبد الجبار بن الورد المخزومي، أبو هشام المكّيّ، لقبه "جُبير" (ت: ١٦١-١٧٠هـ)[200]

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**قال البخاري: "يُخالف في بعض حديثه"[٢٠١].
- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:** لم يُنقل عن الإمام البخاري سوى قوله: "يخالف فِي بعض حديثه".

أقوال النقاد الدالة على التعديل: قال ابن معين[٢٠٢]، والعجلي[٢٠٣]، وأبو داود[٢٠٤]، وأبو حاتم[٢٠٥]، ويعقوب بن سفيان[٢٠٦]، والذهبي[٢٠٧]: "ثقة"، وقال ابن معين -أيضًا-: "ثقة ليس به بأس"[٢٠٨]، وقال ابن المديني: "لمْ يكنْ به بأس"[٢٠٩]، وقال الإمام أحمد: "ثقةٌ لا بأس به"[٢١٠]، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"، وَقَال: "يُخطئُ ويَهِمُ"[٢١١]، وقال ابن عدي: "هو عندي لا بأس به، يُكتب حديثه"[٢١٢]، وقال الذهبي: "صدوق"[٢١٣]، وقال الحافظ ابن حجر: "صدوقٌ يَهِمُ"[٢١٤].

- **أقوال النقاد الدالة على التليين:** قَال البُخارِيُّ: "يُخالف فِي بعض حديثه"[٢١٥]، وقال الدارقطني: "لَيِّن"[٢١٦].وذكره العقيلي في "الضعفاء"[٢١٧].
- **الخلاصة** اختلف النقاد في الراوي جرحا وتعديلا، وقد أشار بعض المعدلين إلى بعض أوهامه، وذلك لا يعني إسقاطه بالمرة، وهذا يوافق قول من قال بتضعيفه، فقد أشاروا إلى ذلك.وجمهور النقاد على تعديله، إلا أنه لا يُمكن إهمال ما ذكروا عنه من أخطاء وأوهامٍ في الرواية، ولهذا فإن قول من توسطوا فيه هو الصواب، كما ذهب إلى ذلك ابن حبان، وابن عدي، والذهبي، وابن حجر، وهذا يوافق قول البخاري فيه، والله أعلم.

١٠.عبد الحميدِ بْن حبيب بْن أَبِي العشرين، أبو سعيد الدمشقي (ت: ١٨١-١٩٠هـ)[٢١٨]

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**
  - قال البخاري: "ربما يخالف في حديثه"[٢١٩].
  - وقال الحافظ ابن حجر: ذكر الحسن بن رشيق عن البخاري أنه قال: "ليس بالقوي"[٢٢٠].
- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:**

ذهب الإمام البخاري إلى أنَّ عبد الحميد بن حبيب ضعيفٌ، ربما يخالف في حديثه.

- **أقوال النقاد الدالة على التعديل:** قال هشام عن عمار ليحيى بن أكثم لما سأله:" أوثق أصحاب الأوزاعي كاتبه عبد الحميد"[٢٢١]، وقال ابن معين: "ليس به بأس"[٢٢٢]، وقال أحمد: "ثقةٌ، وكان أبو مسهر يرضاه"[٢٢٣]، وقال أبو حاتم: سألت دحيما قلت: ابن أبى العشرين أحب اليك أو الوليد بن مزيد؟ فقال: ابن ابى العشرين كاتب الاوزاعي أحب إليّ"[٢٢٤]، وقال العجلي: "لا بأس به"[٢٢٥]، وقال أبو زُرعة الرازي: "ثقةٌ، حديثه مستقيم، وهُوَ من المعدودين فِي أصحاب الأَوزاعِيّ"[٢٢٦]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما أخطأ"[٢٢٧]، وقال ابن عدي: "وعبد الحميد كما ذكره البُخارِيّ؛ تفرد عن الأَوْزاعِيّ بغير حديثٍ لا يرويه غيرُه، وَهو ممن يُكتب حديثُه"[٢٢٨]، وقال الدارقطني: "ثقة"[٢٢٩]، وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"[٢٣٠].

وذَكَره ابن شاهين في "الثقات"[٢٣١].

أقوال النقاد الدالة على التليين: قال البخاري: " ربما يخالف في حديثه"[٢٣٢]، وقال البخاري-أيضًا-[٢٣٣]، والنَّسائي[٢٣٤]: "ليس بالقوي"، وقال أبو حاتِم: "كان كاتب ديوان، ولم يكن صاحب حديث"[٢٣٥]، وقال-أيضًا-: "ليس بذاك القوي"[٢٣٦]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم"[٢٣٧].وذكره العقيلي وابن الجوزي في "الضعفاء"[٢٣٨].

- **الخلاصة** اختلف النقاد في الراوي عبد الحميد بن حبيب جرحا وتعديلا، وقد أشار بعض المعدلين إلى ما وقع للراوي من أخطاء وأفرادات لا سيما عن الأوزاعي، وهذا ما يُفسر تجريح من جرحه من النقاد كالبخاري وأبي حاتم والنسائي.كما أن جمهور النقاد على تعديله، ولو استحضرنا ما أخطأ فيه؛ فإنه لا يكون في عداد الثقات مطلقًا، ولهذا قول من توسط فيه كابن معين والعجلي وابن حبان وابن عدي وابن حجر هو الأقرب، فهو صدوقٌ ربما خالف، وهذا يوافق قول البخاري فيه، والله أعلم.

١١.عَبد اللَّهِ بن نافع القرشي، العدوي، المدني، مولى عَبد اللَّهِ بْن عُمَر (ت: ١٥٤هـ)

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**
  - قَال البخاري: "يخالف في حديثه"[٢٣٩].

- وقال -أيضًا-: "منكر الحديث"[٢٤٠].
- وقال -أيضًا-: "فِيهِ نظر"[٢٤١].
- وقال -أيضًا-: "منكر الحديث عن أبيه"[٢٤٢].

- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:**

يُمكن الجمع بين أقوال الإمام البخاري؛ فالراوي عنده "منكر الحديث، يخالف في حديثه".

- **أقوال النقاد الدالة على التعديل:**

قال ابن معين: "يُكتب حديثُه"[٢٤٣]، وقال ابن المديني: "كان عندي أحفظهم"، يعني – ولد نافع[٢٤٤].

- **أقوال النقاد الدالة على التليين:** قال ابن سعد: "له أحاديث، وهو ضعيف"[٢٤٥]، وقال ابن معين[٢٤٦]، والدارقطني[٢٤٧]، والذهبي[٢٤٨]، وابن حجر[٢٤٩]: " ضعيف"، وقال ابن معين -أيضًا-: "ليس بذاك"[٢٥٠]، وقال -أيضًا-: "لَيْسَ بِشَيْء"[٢٥١]، وقال ابن المديني: "روى عبد الله بن نافع أحاديث منكرة" [٢٥٢]،وقَال البخاري: "يخالف في حديثه"[٢٥٣]، وقال -أيضًا-: "منكر الحديث"[٢٥٤]، وقال أبو حاتم: ""أضعف ولد نافع هو، منكر الحديث"[٢٥٥]، وقال النسائي: "مَتْرُوك الحَدِيث"[٢٥٦]، وقال -أيضًا-: "ليس بثقة"[٢٥٧].وقال ابن حبان: "مُنكر الحَدِيث كَانَ مِمَّن يخطئ وَلَا يعلم لَا يجوز الِاحْتِجَاج بأخباره الَّتِي لم يُوَافق فِيهَا الثِّقَات، وَلَا الِاعْتِبَار مِنْهَا بِمَا خَالف الْأَثْبَات"[٢٥٨]، وذكره عَرَضًا في الثقات وقال: "مَجْرُوح"[٢٥٩].وقال ابن عدي: "ولعبد الله بن نافع مِنَ الْحَدِيثِ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ، عَنْ أَبِيهِ، عنِ ابْنِ عُمَر، وَهو مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَإِنْ كان غيره يخالفه فيه"[٢٦٠]، وَقَال أبو أحمد الحاكم: "منكر الحديث"[٢٦١].وقال الذهبي: "واهٍ"[٢٦٢].وذكره العقيلي[٢٦٣] وابن شاهين[٢٦٤]، وابن الجوزي في "الضعفاء"، وقال ابن الجوزي: "وَجُمْلَة من يَجِيء فِي الحَدِيث عبد الله بن نَافِع سَبْعَة، لمْ نرَ طَعنًا فِي أحدٍ مِنْهُم سوى هَذَا"[٢٦٥].

- **الخلاصة** اختلفت أقوال النقاد في هذا الراوي، والراجح أنه خفيف الضعف، فيما وافق فيه غيره، فإن تفرّد أو خالف الثقات فهو شديد الضعف، خصوصًا فيما رواه عن أبيه عن ابن عمر. وهذا يُفسر كلام جمهور النقاد الذين ضعَّفوا عبدَ الله بن نافع العدوي.

١٢.عُمَر بن أَبي سلمة بْن عَبْد الرحمن بْن عوف القرشي الزُّهْرِيّ المدني (ت: ١٣٢هـ)

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري** :نقل الإمام مغلطاي والحافظ ابن حجر عن الإمام البخاري أنه قال في "تاريخه": "صدوق إلا أنه يخالف في بعض حديثه[٢٦٦].

- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:** لم يُنقل عن الإمام البخاري إلا قوله: "صدوقٌ؛ إلا أنه يُخالف في بعض حديثه".

- **أقوال النقاد الدالة على التعديل:** قَال أَبُو بكر بْن أَبي خيثمة: سَأَلتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: "صالح إن شاء الله، وكان يحيى بْن سَعِيد يختار محمد بْن عَمْرو عليه"[٢٦٧]، وقال ابن معين: "ليس بِهِ بأس"[٢٦٨]، وقال الإمام أحمد: " صالح"[٢٦٩].وقَال البخاري: صدوق إلا أنه يخالف فِي بعض حديثه"[٢٧٠].وقال العجلي: "لا بأس به"[٢٧١]، وقال أبو حاتم: "هو عَندي صالح صدوق في الأصل، ليس بذلك القوي، يُكتب حَديثه ولا يحتج به، يخالف في بعض الشيء"[٢٧٢]، وقال ابن عدي: "متماسكُ الحديث، لا بأس به"[٢٧٣]، وذكره ابن خلفون في كتاب "الثقات"، وقال: "أرجو أن يكون لا بأس به"[٢٧٤]، وقال البرقي: "أكثر أهل العلم بالحديث يثبتونه"[٢٧٥].وقال ابن حجر: "صدوقٌ يخطئ"[٢٧٦]، وقال -أيضًا-: "صدوقٌ فيه ضعفٌ"[٢٧٧]، وقال -أيضًا-: "فيه مقالٌ لكنَّ حديثَه حسن"[٢٧٨].

- **أقوال النقاد الدالة على التليين:** قال ابن سعد: " وَكَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ"[٢٧٩]، وقَالَ يحيى بن سعيد: كان شُعْبَة يُضعِّف عُمر بن أبي سَلَمَة[٢٨٠]، وَقَال أَبُو الْحَسَنِ بْن البراء، عن علي ابن المديني: "تركه شعبة[٢٨١]، وليس بذاك"[٢٨٢].وَسُئِلَ يَحْيَى بن مَعِيْن عن عُمر بن أبي سَلَمَة؟ فقال: "روى عنه هُشَيْم، ضَعِيْف الْحَدِيْث"، قَالَ أبو بكر: "يعني هشيما هو ضَعِيْف هذا الْحَدِيْث وحده عنه"[٢٨٣].
وَقَال الجوزجاني: "ليس بقوي في الحديث"[٢٨٤]، وقال النسائيُّ: "ليس بالقويّ"[٢٨٥]، وقال ابن خزيمة: "لا يحتج بحديثه"[٢٨٦]، وقال ابن حبان: "وقدم واسط فحدثهم بها...كان يَهِمُ في الشيء بعد الشيء"[٢٨٧].

- **الخلاصة:** اختلف النقاد فيه جرحًا وتعديلًا، والراجح أنه صدوقٌ ربما خالف، قال الإمام مغلطاي: "وأكثر أهل العلم بالحديث يثبتونه"[٢٨٨]، وهو في أدنى درجات القبول فيما وافق فيه الثقات، ولعل هذا تفسير قول أبي حاتم وابن حجر، وهو قريب من قول البخاري فيه، والله أعلم.

١٣.مُحَمَّد بن ثَابت أَبُو عبد الله الْبَصْرِيّ (ت: ١٧١-١٨٠هـ)[٢٨٩]

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**

- قال الإمام البخاري: "يُخالَف فِي بعض حديثه. روى عَنْهُ ابْن المبارك ووكيع، وسمع منه قتيبة، وروى مُحَمَّد عَنْ نافع عن ابن عمر مرفوع في التيمم وخالفه ايوب وعبيد الله والناس فقَالُوا: عَنْ نافع، عَنِ ابْن عُمَر فَعَلَهُ"[٢٩٠].

- وقال-أيضًا-: يُخَالف فِي حَدِيثه عَن نَافِع عَن ابن عمر مَرْفُوعا فِي التَّيَمُّم، وَخَالفهُ أَيُّوب وَعبيد الله وَابْن إِسْحَاق وَيحيى بن سعيد عَن نَافِع عَن ابن عمر فعله"[٢٩١].

- وقال-أيضًا-: "يُقال في حديثه شيءٌ، روى عنه ابن المبارك ووكيع، وروى محمد عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا في التيمم، وخالفه أيوب، وعبيد الله، والناس، فقالوا: عن نافع عن ابن عمر فعله"[٢٩٢].

- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:** جميع الألفاظ التي نُقلت عن الإمام البخاري في الراوي "محمد بن ثابت" تؤدِّي إلى معنًى واحد، وهو أنه: "يخالف فِي بعض حديثه، ومنها: ما رواه عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعًا في التيمم".

- **أقوال النقاد الدالة على التعديل:** قال محمد بن سُلَيْمان لوين[٢٩٣]، والعجلي[٢٩٤]: "ثقة"، وقَال النسائي: ليس به بأس"[٢٩٥]، وقال ابن حجر: "صدوقٌ، لينُ الحديث"[٢٩٦].

- **أقوال النقاد الدالة على التليين:** وقال الدُّوريُّ عَن ابن مَعِين: سَمِعت يحيى يَقُول: "مُحَمَّد بن ثَابت الَّذِي يحدث عَن نَافِع عَن ابن عمر عَن النَّبِي ﷺ فِي التَّيَمُّم بَصرِي وَهُوَ ضَعِيف"، قلت ليحيى: أَلَيْسَ قلت مرّة لَيْسَ بِهِ بَأْس؟ قَالَ: "مَا قلت هَذَا قطّ"[٢٩٧]، وقال -أيضًا-: "ليس بشيءٍ"[٢٩٨]، وَقَال ابن طهمان عَنه: "ضعيف، روى حديث التيمم"[٢٩٩]، وقال -أيضًا-: يُنكر عليه حديث ابن عمر في "التيمم"؛ لا غير[٣٠٠]. وَقَال ابن محرز عَنه:" ليس بذاك القوي"[٣٠١]، وَقَال الذهبي: قال فيه غير واحد: ليس بالقوي، منهم ابن المديني[٣٠٢].، وَقَال أبو حاتم: "ليس بالمتين، يكتب حديثه، وهُوَ أحب إليَّ من أَبِي أمية بْن يَعْلَى وصالح المري، روى حديثا منكرا"[٣٠٣].وقال أبو داود: " لَيس بِشَيء، هو الَّذي يُحَدِّث حَديث نافِع، عن ابن عُمر في التَّيَمُّم"[٣٠٤]، وقال النَّسائي: "ليس بالقوي"[٣٠٥].وروى له ابْن عدي أحاديث ثم قال: "ولمحمد بن ثابت غير ما ذكرت وليس بالكثير، وعامة أحاديثه مما لا يُتَابَعُ عَليه"[٣٠٦].وقال ابن حبان: "كان يرفع المراسيل ويسند الموقوفات توهمًا من سوء حفظه، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به"[٣٠٧]، وَقَال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم"[٣٠٨].

- **الخلاصة:** بداية أقول: نُقل عن ابن معين توثيقه له؛ كما جاء من رواية الدارمي ومعاوية بن صالح[٣٠٩]، لكنه تراجع عنه كما في رواية الدوري، وقد تقدم، وجمهور النقاد على تضعيف الراوي، وأنه يُعتبر به في المتابعات والشواهد، وقول البخاري فيه؛ يوافق قول من ضعفوه، خصوصا في روايته حديث ابن عمر رضي الله عنهما في التيمم.

- **من الأحاديث المنتقدة عليه**

- حديث: قال ابن عمر رضي الله عنهما: مَرَّ رجلٌ على رسولِ الله ﷺ في سِكَّةٍ مِنَ السِّكَكِ، وقد خرجَ مِن غائطٍ أو بَولٍ، فسَلَّمَ عليه، فلم يَرُدَّ عليه، حتَّى إذا كادَ الرجلُ أن يَتَوارى في السِّكَّةِ ضربَ بيَدَيهِ على الحائِطِ ومسحَ بها وجهَه، ثمَّ ضربَ ضَربةً أُخرى فمسحَ ذِراعَيهِ، ثمَّ ردّ على الرجل السَّلامَ، وقال: "إنه لم يَمنَعني أن أَرُدَّ عليكَ السَّلامَ إلا أني لم أكُن على طُهرٍ".هذا الحديث رواه محمد بن ثابت عن نافع عن ابن عمر مَرْفُوعا فِي التَّيَمُّم، وَخَالفهُ من هو أوثق منه، كأيوب وَعبيد الله وَابْنِ إِسْحَاق وَيحيى بن سعيد فروَوْه عَن نَافِع عَن ابن عمر موقوفًا عليه من فعله.

١٤.المغيرة بن أَبي الحُر الكندي، كوفي.

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**

- قال العقيلي: حَدثني آدَمُ، قال: سمعتُ البُخاري، قال: "مُغيرَة بن أَبي الحُر الكِندي كُوفيٌّ، يُخالف في حَديثه الكُوفيّينَ"[٣١٠].

- وقال ابن عدي: "يخالف فِي حديثه، يُعد فِي الكوفيين، سمعتُ ابْن حَمَّاد يذكره عن الْبُخَارِيّ"[٣١١].

- واقتصر المزيُّ، وابن حجر على قوله: "يُخالف في حديثه"[٣١٢].

- وقد ذكره الإمام البخاريُّ في "التاريخ الكبير"، وقال: "مغيرة بْن أَبِي الحر الكندي سَمِعَ سَعِيد بْن أَبِي بردة روى عنه أَبُو نعيم"[٣١٣].

- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:** إذا عرفنا أن الراوي "مغيرة بْن أَبِي الحر"؛ راوٍ مُقِلٌّ في الرواية، بلْ ربما ليس له إلا هذا الحديث الذي أشار إليه الإمام البخاري كما ذكر ابن عديّ -وهو مِن أعرف الناس بالرواة المتكلَّم فيهم وبأحاديثهم-.ولذا يُمكن أن يُقال أنَّ الإمام البخاري يرى أنَّ الراوي "مغيرة بْن أَبِي الحر": "يُخالف في حديثه".

- **أقوال النقاد الدالة على التعديل:** قال ابن معين[٣١٤]: "ثقة"، وقال الترمذي[٣١٥]، وأبو حاتم[٣١٦]: "ليس به بأس"، وقال الدارقطني: "شيخٌ"[٣١٧]، وقال الذهبي: "جائز الحديث"[٣١٨]، وَقَال ابن حجر: "صدوقٌ ربما وَهِمَ"[٣١٩].وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات".**أقوال النقاد الدالة على التليين:** ذكره أبو جعفر العقيلي في «جملة الضعفاء»، وكذلك أبو العرب القيرواني وأبو محمد ابن الجارود[٣٢٠]، وقال ابن حجر: "وأورده العقيلي في الضعفاء تبعًا للبخاري"[٣٢١].
- **الخلاصة** بداية أنبه أن المغيرة بن أبي الحر من المقلين في الرواية، بل قال ابن عدي: "ومغيرة بْن أَبِي الحر هذا لعل لَهُ هذا الحديث الواحد الَّذِي يشير إليه البُخارِيّ لا غيره"[٣٢٢].وجمهور النقاد الذين وثقوا المغيرة بن أبي الحر جعلوه في مرتبة من يُحسّن حديثهم، وإذا أخذنا في الاعتبار قلة ما روى، وأنه قد خالف الرواة في ذلك، فيكون الراجح فيه ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر: "صدوقٌ ربما وَهِمَ"، والله أعلم.

١٤.نَجيح أَبُو مَعْشَر السندي المدنِي مولى أم سَلمَة (ت: ١٦١-١٧٠هـ)[٣٢٣]

- **الأقوال المنقولة عن الإمام البخاري:**
  - قال الإمام البخاري: "يُخَالف فِي حَدِيثه"[٣٢٤].
  - وقال -أيضًا-: "منكر الحديث"[٣٢٥].
  - وقال -أيضًا-: "وَأَبُو مَعْشَرٍ الْمَدِينِيُّ نَجِيحٌ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ؛ ضَعِيفٌ لَا أَرْوِي عَنْهُ شَيْئًا وَلَا أَكْتُبُ حَدِيثَهُ"[٣٢٦].
  - وقال -أيضًا-: "لاَ أَرْوِي عَنْهُ شَيْئًا، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ"[٣٢٧].
  - وقال -أيضًا-: قال عبيد الله: سمعتُ ابن مهديٍّ يقول: كان أبو مَعشَر تعرف وتُنكر"[٣٢٨].
- **تحقيق القول عن الإمام البخاري:** يتضح أنَّ الإمام البخاري يرى أنَّ الراوي نجيحًا؛ شديدَ الضعف، منكر الحديث، يخالف في حديثه.
- **أقوال النقاد الدالة على التعديل:** قَال أَبُو زُرْعَة الدمشقي: سمعت أبا نعيم يَقُولُ: "كان أَبُو معشر كَيِّسًا حافظًا"[٣٢٩].

وقال الإمام أحمد: "يُكتَب من حديث أبي معشر أحاديثه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كعب فِي التفسير"[٣٣٠]، وقال -أيضًا-: "صَدُوق وَلكنه لَا يُقيم الْإِسْنَاد"[٣٣١].وَقَال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبِي حَاتِم: سمعت أبي وذكر مغازي أبي معشر، فَقَالَ: كَانَ أَحْمَد بن حنبل يرضاه، ويقول: كَانَ بصيرا بالمغازي، وقال ابن أبي حاتم: سَأَلتُ أبي عَنْهُ، فَقَالَ: "كنتُ أهاب حديث أبي معشر حَتَّى رأيت أَحْمَد بن حنبل يحدث عن رجل عَنْهُ أحاديث، فتوسعت بعد فِي كتابة حديثه، وروى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَن أَبِي معشر حديثا واحدا، وحدثنيه أَبُو نعيم عَنْهُ". قيل لَهُ: هو ثقة؟ قال: "صالحٌ، لَيِّنُ الحديثِ، محلُّه الصدق"، وقال ابن أَبي حاتم -أيضًا-: سُئل أبي وأبو زرعة عَن أبي معشر المديني فقالا: "صدوق"، وقال أبو زرعة: "صدوقٌ فِي الحديث، ولَيْسَ بالقويّ"[٣٣٢].

- **أقوال النقاد الدالة على التليين:** قال عَمْرو بْن علي: كَانَ يَحْيَى بْن سَعِيد لا يحدث عَنْهُ، ويضعفه ويضحك إِذَا ذكره، وكَانَ عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مهدي يحدث عنه، ثم تركه[٣٣٣]، وقال البخاري: "كان ابن مهدي يقول: كان أبو معشر تَعرف، وتنكر"[٣٣٤]، وقال ابن سعد[٣٣٥]، وابن معين[٣٣٦]، أبو داود[٣٣٧]، والنَّسَائي[٣٣٨]، وابن حبان[٣٣٩]، والدارقطني[٣٤٠] وابن حجر[٣٤١]: "ضعيف"، زاد ابن معين: "إسناده ليس بشيءٍ، يُكتب رِقاق الحديث من حديثه"، وقال ابن معين -أيضًا-: "ليس بقوي في الحديث"[٣٤٢]، وقال -أيضًا-: "ليس بشيءٍ... ليس حديثه بشيء"[٣٤٣]، وقال -أيضًا-: "أَبُو معشر السندي ليس بشيءٍ، أَبُو معشر ريح"[٣٤٤].وَقَال مُحَمَّد بن عثمان بن أَبي شَيْبَة: وسألت علي بن المديني عَن أَبِي معشر المديني، فَقَالَ: "كَانَ شيخا ضعيفًا ضعيفا، وكَانَ يحدث عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قيس، ويحدث عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كعب بأحاديث صالحة، وكَانَ يحدث عن المقبري، وعن نافع بأحاديث منكرة"[٣٤٥]، وَقَال ابن نمير:" كان لا يحفظ الأسانيد"[٣٤٦].وَقَال أَبُو بَكْر الأثرم: قلتُ لأبي عَبد اللَّهِ: أَبُو معشر المدني يُكتب حديثه؟ فَقَالَ: حديثه عندي مضطرب لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر بِهِ"[٣٤٧]، وقال -أيضًا-: "كَانَ صدوقًا لكنّه لا يُقيم الإسناد، ليس بذاك"[٣٤٨].وَقَال الفلاس: "وأَبُو معشر ضعيف، ما روى عن مُحَمَّدِ بْنِ قيس ومحمد بن كعب ومشايخه فهو صالح، وما روى عن المقبري، وهشام بن عروة، ونافع، وابن المنكدر رديئة لا تكتب"[٣٤٩].وَقَال أبو داود-أيضًا-: "له أحاديث مناكير"[٣٥٠].وقال الترمذي: "وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ"[٣٥١].وَقَال صالح بْن مُحَمَّد الحافظ: "لا يَسْوَى حديثُه شيئًا"[٣٥٢]وَقَال أَبُو بكر بن أَبي خيثمة: سمعت محمد بن بكار بن الريان يقول:قد كَانَ أَبُو معشر تغير قبل أن يموت تغيرا شديدا حَتَّى كَانَ يخرج منه الريح ولا يشعر بها"[٣٥٣].وَقَال الساجي: "منكر الحديث، وكان أمّيًا صدوقا إلا أنه يغلط"[٣٥٤]، وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عَدِيّ: "وقد حدث عنه الثوري، وهشيم، والليث بن سَعْدٍ، وغيرهم من الثقات، وهُوَ مَعَ ضعفه يكتب حديثه"[٣٥٥].وَقَال ابن حبان: "كان ممن اختلط في آخر عُمُره وبقي قبل أن يموت سنتين في تغير شديد لا يَدري ما يُحدث به فكثر المناكير في روايته من قبل اختلاطه فبطل الاحتجاج به"[٣٥٦].وَقَال

الحاكم أبو أحمد: "ليس بالمتين عندهم"[٣٥٧]، وَقَال الدارقطني-أيضًا-: "ليس بالقوي"[٣٥٨]، وَقَال الخليلي: أبو معشر له مكان في العلم والتاريخ، وتاريخه احتج به الأئمة وضعفوه في الحديث وكان ينفرد بأحاديث"[٣٥٩] وقال أبو نعيم: "روى عَن نَافِع وَابْن الْمُنْكَدر وَهِشَام بن عُرْوَة وَمُحَمّد بن عَمْرو الموضوعات، لَا شَيْء"[٣٦٠]، وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال: "أفحش فيه القول فلمْ يُصِب وصفَه"[٣٦١].وذكره أَبُو زُرْعَة الرازي فِي كتاب" أسامي الضعفاء"[٣٦٢].وذكره ابن البرقي فيمن احتُملت روايته في القصص ولم يكن يُتقن الرواية"[٣٦٣].وذَكَره العقيلي وابن حبان، والدارقطني وأبو نعيم، وابن الجوزي في جملة الضعفاء[٣٦٤].

- **الخلاصة في الراوي** يظهر أن الراوي تغيَّر واختلط في آخر عمره، وساء حفظه، ولهذا تعددت فيه أقوال النقاد، وقد ذهب إلى ذلك ابن حبان، ونقله ابن أبي خيثمة عن ابن الريان. وجمهور النقاد على تضعيفه، وأنه يُعتبر به، بينما ذهب ابن معين -في رواية- والساجي وابن حبان؛ إلى أنه شديد الضعف، وهو ما ذهب إليه الإمام البخاري، رحمة الله على الجميع.

جمهور النقاد على تضعيفه.

الخاتمة

١. أنَّ الإمام البخاري لم ينفردْ باستعمال هذا الوصف للرواة، بل شاركه غيرُه من النقاد فيه.

٢. عدد الرواة الذين وصفهم الإمام البخاري بالمخالفة خمسة عشر راويًا، وهم: بختري بْن المختار العبديُّ- بشير بن المهاجر الغنوي - جعفر بن سليمان الضُّبَعي- حسام بن المِصَكّ بن ظالم الأَزدي - ذَوَّاد بن عُلبة الحارِثِيّ- الربيع بن بدر التميمي- الربيعُ بنُ سَهلِ بنِ الْفَزَارِيُّ - زَمْعة بن صالح الجَنَديُّ - عبد الجبار بن الورد المخزومي- عبد الحميدِ بْن حبيب بْن أَبِي العشرين - عَبد اللَّهِ بن نافع القرشي - عُمَر بن أَبي سلمة - مُحَمَّد بن ثَابت الْبَصْرِيّ - المغيرة بن أَبي الحُر الكندي- نَجيح أَبُو مَعْشَر السندي.

٣. من خلال الدراسة التطبيقية للرواة الذي وصفهم الإمام البخاري بالمخالفة؛ تبين أنّه يطلق على الراوي الذي وقعت منه أوْهامٌ وكان في درجة المقبول (سواء ثقة أو صدوق) عبارة: "صدوق يخالف في بعض حديثه" أو "صدوق ربما خالف"، أو يحدد نوع المخالفة فيقول: "يُخَالف فِي حَدِيثه عَن فلان"، وهذا هو الأغلب في هؤلاء الرواة.

٤. إذا كان الراوي ضعيفًا (سواء خفيف الضعف أو شديد الضعف) فإنه يطلق عليه عبارة: "يخالف في حديثه"، غير أنَّ هذا ليس على إطلاقه، فقد وُجد أنه استخدم ذلك في الراوي المقبول (صدوق يخطئ)، وعلى هذا فلابد من دراسة بقية أقوال النقاد، لمعرفة درجة الراوي، وكذلك دراسة الأحاديث المنتقدة عليه، حتى نخرج بنتيجة دقيقة فيه.

٥. أنَّ التوسع في ترجمة الراوي مع دراسة أحاديثه المنتقَدَة؛ هي الطريقة الصحيحة لمعرفة المراد من مصطلحات النقاد.

التوصيات:

١. ضرورة دراسة مصطلحات الأئمة، وتطبيقها على الرواة ومروياتهم، للخروج بنتائج صحيحة.

٢. أهمية الرجوع إلى المصادر الأصلية المطبوعة، وعدم الاكتفاء بالكتب التي تنقل أقوال المحدثين.

المصادر والمراجع

- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، دراسة وتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، ط: ١، ١٤٢٦هـ، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:١، ١٤٠٨
- أحوال الرجال المؤلف: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق صبحي السامرائي، ط: ١ ، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة
- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت: ٢٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر – بيروت، ط: ٢، ١٤١٤.
- أخلاق النبي ﷺ وآدابه، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)، المحقق: صالح بن محمد الونيان، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٩٩٨.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: خليل بن عبد الله بن أحمد أبو يعلى الخليلي، المحقق: د. محمد سعيد، مكتبة الرشد – الرياض، ط الأولى ١٤٠٩هـ.
- أساس البلاغة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار النشر: دار الفكر – ١٣٩٩هـ.

- إكمال تهذيب الكمال المؤلف: مغلطاي بن قليج، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، ط: ١، ١٤٢٢هـ، دار الفاروق الحديثة: القاهرة.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت: ٤٧٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤١١هـ–١٩٩٠م.
- الإلزامات والتتبع، المؤلف: علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن الدارقطني، دراسة وتحقيق: الشيخ مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ٢، ١٤٠٥ هـ .
- البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، المؤلف: محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، الناشر: دار ابن الجوزي، ط: ١، (١٤٢٦ – ١٤٣٦ هـ)
- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، ط:١، ١٤١٤ هـ.
- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، المؤلف: عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد، أبو حفص البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: ط:١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ–١٩٩٠م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لمؤرخ الإسلام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه وضبطه وعلق عليه الدكتور: بشار عواد معروف،ط:١، ١٤٢٤هـ ، دار الغرب الإسلامي.
- التاريخ الأوسط، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، المحقق: تيسير بن سعد، الناشر: دار الرشد – الرياض، ط:
- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة أحمد بن زهير، تحقيق عادل بن سعد وأيمن بن شعبان، ط الأولى ١٤٢٥هـ، دار غراس.
- التاريخ الكبير، المؤلف: الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، الناشر المتميز، المملكة العربية السعودية–الرياض، ط:١، ١٤٤٠هـ. الجديدة (وهي الأصل حال العزو إلى "التاريخ الكبير")
- التاريخ الكبير، المؤلف: الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري(ت:٢٥٦هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ: عبد الرحمن المعلِّمي اليماني، دار الكتب العلمية مصورة عن ط الهندية. (ويتم التنبيه في حال الإحالة إليها).
- تاريخ بغداد، المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، وطبع تحت عنوان: تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواريديها، تحقيق: د: بشار عواد، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الغرب الإسلامي: بيروت.
- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين، المؤلف: أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، (ت:٢٨٠)، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر– القاهرة، ط١، ١٤٢٩ هـ.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت: ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- تعجيل المنفعة، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة: د. إكرام الله إمداد الحق، ط١، ١٤١٦هـ، دار البشائر
- تقريب التهذيب، ، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ومعه حاشيتا عبدالله بن سالم البصري ومحمد بن أمين ميرغني، قابلها بأصول مؤلفيها وقدم لها دراسة وافية محمد عوامة، ط١، ١٤٢٠هـ، دار الوراق ودار ابن حزم.
- تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م
- تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٢٥هـ)، المحقق: نخبة من طلاب الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، الناشر: جمعية دار البر، الإمارات العربية المتحدة–دبي، ط:٢، ١٤٤٣هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، ١٤١٨هـ، مؤسسة
- توجيه النظر إلى أصول الأثر، المؤلف: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (ت: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط١، ١٤١٦هـ.
- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي، الجمالي الحنفي (ت: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، ط١، ١٤٣٢ هـ –

- الثقات، المؤلف: محمد بن حبان البستي، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، ط١، ١٣٩٣هـ، تصوير: مؤسسة الكتب الثقافية.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت:٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط:١، ١٤٢٢هـ.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.
- الجامع، المؤلف: محمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذي، المحقق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت ١٩٩٨ م
- الجرح والتعديل المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المعروف بابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مطبوعات مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، ط١، ١٣٧١هـ، تصوير: دار الكتاب الإسلامي: القاهرة.
- جزء علي بن محمد الحِمْيَري، المؤلف: علي بن محمد بن هارون بن زياد بن عبد الرحمن الحِمْيَري (ت: ٣٢٣هـ)، تحقيق ودراسة وتخريج: الدكتور عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المعروف بابن شاهين (ت: ٣٨٥ هـ)، المحقق: محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط:١، ١٤٣٠ هـ.
- الزهد، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
- السنن الصغير للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، ط:١، ١٤١٠هـ.
- السنن الكبرى للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، ضبط متنه وقدم له أبي عبدالله عبد السلام بن محمد بن عمر علوش، ط الأولى١٤٢٥هـ، مكتبة الرشد.
- السنن، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- السنن، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط: الأولى،
- السنن، المؤلف: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، ط:١ ، ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- سؤالات ابن الجنيد لابن معين، تحقيق: أ.د. أحمد محمد نور سيف، ط:١ ، ١٤٠٨هـ، مكتبة الدار: المدينة المنورة.
- سؤالات أبي بكر الأثرم لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط:١ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م
- سؤالات أبي داود للإمام أحمد، تحقيق: د.زياد منصور، ط:١، ١٤١٤هـ مكتبة العلوم والحكم.
- سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط:١، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط:١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، المحقق: أ.د/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، ط:١، ١٤٠٤هـ
- سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، ط الأولى ١٤٢٧هـ، دار الفاروق الحديثة.
- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، المحقق: أ.د. موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، ط:١،
- سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)، المحقق: أ.د/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط:١، ١٤٠٨هـ.
- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح
- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر
- الضعفاء والمتروكون، المشهور بالضعفاء الصغير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيمالبخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، المحقق: الدكتور/ سالم بن صالح العماري، الناشر: مركز إحسان لدراسات السنة النبوية–جدة، ط:١، ١٤٤١هـ.

- الضعفاء والمتروكين للإمام أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، ط:٢، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت، ودار الفكر: بيروت.
- الضعفاء والمتروكين للإمام علي بن عمر الدارقطني، دراسة وتحقيق فضيلة الشيخ : أ.د. موفق بن عبدالله بن عبد القادر، ط:١، ١٤٠٤هـ، مكتبة
- الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد، حققه: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية: بيروت.
- الضعفاء، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيلي (ت: ٣٢٢ هـ)، المحقق: د. مازن السرساوي، الناشر: دار ابن عباس – مصر، ط:٢، ٢٠٠٨ م.
- الضعفاء، للإمام أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، أبي نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، المحقق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة – الدار البيضاء، ط:١، ١٤٠٥ – ١٩٨٤
- الطبقات الكبرى لابن سعد محمد بن سعد الزهري، تحقيق: د. علي محمد، ط:١، ١٤٢١هـ، مكتبة الخانجي: القاهرة.
- الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، لابن سعد محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت: ٢٣٠هـ)، المحقق: زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط:٢، ١٤٠٨.
- علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، وآخرون، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط:١، ١٤٠٩
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط:٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، ط:١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- العلل لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد الحميد و د/ خالد الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، ط:١، ١٤٢٧ هـ.
- العلل ومعرفة الرجال لأبي الحسن علي بن المديني رواية ابن البراء، علق عليه:د. مازن السرساوي ، ط:١، دار ابن الجوزي.
- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية عبدالله بتحقيق فضيلة الشيخ أ.د/ وصي الله ابن محمد عباس عام (١٤٢٧هـ) بدار الإمام أحمد.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، ط:١، ١١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرون، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية.، ط:١، ١٤١٧ هـ
- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس البجلي الرازي (ت: ٢٩٤هـ)، تحقيق: غزوة بدير، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، ط:١، ١٤٠٨ هـ.
- فضائل القرآن، المؤلف: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي (ت: ٣٠١هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة: يوسف عثمان فضل الله جبريل، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط:١، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
- الفوائد، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (ت: ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط:١، ١٤١٢هـ.
- القاموس المحيط، المؤلف أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط:١، ١٤٢٦.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، ط:١، ١٤١٣هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن.
- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ)، المحقق: مازن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط:١، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ هـ.
- كتاب الضعفاء، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، المحقق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة:١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م
- الكنى والأسماء، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٠٤هـ.
- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن

صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط:١، ١٤١٧ هـ.

- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت،
- لسان الميزان، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، ط:١، ١٤٢٣هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.
- المجروحين لابن حبان محمد بن حبان البستي، تحقيق: حمدي السلفي، ط:١، ١٤٢٠هـ، دار الصميعي: الرياض.
- مَسَائِلُ الإِمَامِ أَبِي عبد اللهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، رواية: إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيمَ بن هَانِئ النَّيْسَابُورِيّ، (ت: ٢٧٥ هـ)، المحقق: أبو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيّ الأَزْهَرِيّ، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط:١، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.
- المستدرك على الصحيحين، المؤلف: محمد بن عبدالله النيسابوري، المعروف بالحاكم، تحقيق: عبد السلام بن محمد علوش، ط:١، ١٤١٨هـ، دار
- مسند ابن الجعد، المؤلف: علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر – بيروت، ط:١، ١٤١٠ – ١٩٩٠.
- مسند الروياني، المؤلف: أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (ت: ٣٠٧هـ)، المحقق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة،
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، (المشهور بـ: صحيح مسلم) المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- المسند، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، ط:١، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.
- المسند، المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤٢١ هـ .
- المسند، للإمام أحمد بن عمر البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن، وعادل سعد، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، المؤلف: محمد بن حبان البُستي (ت:٣٥٤هـ)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، ط:١، ١٤٠٨هـ.
- المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق، المؤلف: د. راوية بنت عبد الله بن علي جابر، رسالة: دكتوراه في قسم الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، تخصُص الكِتَابِ والسُّنَّةِ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة . المملكة العربية السعودية، إشراف: د. فاتن بن حسن حلواني، العام الجامعي: ١٤٣٩ هـ، منشور في المكتبة الشاملة.
- المُصَنَّف، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، (ت ٢٣٥ هـ)، الناشر: دار القبلة، المحقق: محمد عوامة. ط:١، ١٤٢٧هـ.
- المصنف، المؤلف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، المحقق: مركز البحوث بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل – القاهرة، ط:١،
- المطَالبُ العَالِيَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثَّمَانِيَةِ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع – دار الغيث للنشر والتوزيع، ط:١، ١٤١٩.
- معجم الصحابة، المؤلف: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق، البغدادي (ت: ٣٥١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، ط:١، ١٤١٨.
- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط:٢.
- معرفة الثقات، المؤلف: أحمد بن عبدالله العجلي، ترتيب الهيثمي والسبكي، تحقيق عبد العليم البستوي، ط:١ ١٤٠٥هـ، مكتبة الدار.
- معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد بن قاسم بن مُحْرِز، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط:١، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
- معرفة الصحابة، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، ط:١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، المحقق: د/عبد اللطيف الهميم، د/ ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: ١، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ.
- المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط:١، ١٤١٠هـ، مكتبة الدار: المدينة المنورة.
- المغني في الضعفاء، المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: حازم القاضي، ط: ١، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.
- من تُكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبدالله الرحيلي، طبعة عام ١٤٢٦هـ.
- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية أبي خالد الدقاق، تحقيق الدكتور أحمد بن محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية أبي خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق، (ت: ٢٨٤ هـ)، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط:١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- منهاج السنة النبوية، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، الناشر: مؤسسة قرطبة، ط:١، ١٤٠٦، تحقيق: د. محمد رشاد
- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، المؤلف : أبو بكر كافي، الناشر : دار ابن حزم بيروت، ط :١،
- الموضوعات، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط:١، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨ هـ)، المحقق: محمد رضوان عرقسوسي، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة العالمية – دمشق، ط:١، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، حققه وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، ط:٣، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

---

[١] القاموس، (ص٨٠٧). لسان العرب (٩/ ٩١)، المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق (ص: ٢٩٩)

[٢] رواه مسلم في كتابِ الصَّلاةِ، بابُ: تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، وَإِقَامَتِهَا (١/ ٣٢٣) رقم (٤٣٢)

[٣] البحر المحيط الثجاج (١٠/ ٢٣٤)

[٤] تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٣١)

[٥] منهج الإمام البخاري (ص٢٥٩)، المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق (ص: ٢٩٩)

[٦] معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٨٧)

[٧] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢١٢)

[٨] معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢١٧)

[٩] يُنظر" أساس البلاغة مادة (ر ف ع) (٣٦٩/١)، وتاج العروس (١١٢/١٢)

[١٠] معرفة أنواع علوم الحديث (ص ١١٦)، ونزهة النظر (ص ١٠٧)

[١١] توجيه النظر (١/ ١٧٦)

[١٢] معرفة أنواع علوم الحديث (ص١١٧)

[١٣] أخرجه البخاري في "التاريخ الأوسط" (٤/ ٨١١)، عن ابن الأصبهاني، عن المحاربي، عن ليث، عن مجاهد، موقوفًا عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وتابع شريكٌ المحاربيَّ أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣١٢)، عن ليث، عنه، به، **موقوفًا**، ثم قال: "والموقوف أوْلى".كما رُوي مرفوعًا؛ أخرجه أحمد في "المسند" رقم (٩٠٦٦) عن أسود بن عامر، وفي (٩٢٤٠) عن موسى بن داود، وابن ماجه في "السنن" (٤/ ٥١٢) من طريق السري بن مسكين، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٤٨) من طريق عبد العزيزِ بن الخطابِ، وأبو الشيخ الأصبهاني في "أخلاق النبي ﷺ" (٤/ ٩٥) من طريق جبارة، وتمام في "فوائده" (١/ ١٢٠) من طريق إبراهيم بن أبي الوزير، جميعهم عن ذواد بن علبة، عن ليث، عن مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا.وتابع مجاشعُ بن عمرو ذوادَ بنَ عُلبة أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٥٨)، عنه، به، مرفوعًا، ثم قال: "عامَّةُ حَدِيثِهِ مُنكَرٌ". كما تابعه الصلتُ بن الحجاج أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في "أخلاق النبي ﷺ" (٤/ ٩٧)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ١٧١) عنه، به، مرفوعًا.

وله شاهدٌ من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ١٧١)، وفيه: إبراهيم بن البَراءِ بنِ النَّضرِ، قال ابن الجوزي: "وقَد رُوِيَ هَذا الحَديث عَن أَبِي هُرَيرَةَ، مَوقُوفًا وهو أَصَحُّ".وقوله: "اشكنب دَرْدْ" جاءت بعدة ألفاظ، منها: في المسند: "اشكمت درد"، وعند ابن ماجه وأبي الشيخ: "اشكنب درد"، وعند العقيلي وأبي الشيخ" أشكم درد"، وفي فوائد تمام " اشكم بدرد"، قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٣١): "معناه: اشتكى بطنك".

[١٤] أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ١٩٨)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٤/ ١٠٨)، من طريق الربيع بن بدر عن الأعمش عن شقيق، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، **مرفوعًا**.قال أبو نعيم: "غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ الرَّبِيعُ".

ورواه عن الأعمش، عن أبي وائل شقيق، عن حذيفة، **مرفوعًا**، بنحوه، قال أبو حاتم في "العلل" (٦١٩/٤): "هَذَا خطأٌ"، ثم صحّح رواية الأعمش، عن المعلّى الكندي، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله، **موقوفًا**.وأخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (ص: ١٢٨)، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن المعلَّى، عن فلان بن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود رضي الله عنه، **موقوفًا**، بنحوه. وعند عبد الرزاق في "المصنف" (٣/ ٣٧٢)، عن الثوري عن أبي إسحاق وغيره، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود، **موقوفا**.وعند الفريابي في "فضائل القرآن" (ص: ١٣٠) عن الفضيل عن الأعمش، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود رضي الله عنه، **موقوفًا**. وخالفهم جرير؛ فقد رواه عن الأعمش، عن المعلَّى الكِندي، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن ابن مسعود، **موقوفًا**؛ أخرجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (ص: ٥٨).والصواب أنه موقوف عن ابن مسعود رضي الله عنه، كما ذهب إليه أبو حاتم، والدارقطني علل الدارقطني (٥/ ١٠٢).

[١٥] التاريخ الأوسط (٢/ ١٩٢)

[١٦] رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٧١)، و"الأوسط" (٢/ ١٥٦)، وعنه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٤٤)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٢٢٣) من طرقٍ عن الربيع بن سهل بن الركين، عن جدِّه الركين بن الربيع، عن أبيه الربيع بن عَميلة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه **مرفوعا**.وأخرجه مسدد كما في "المطالب العالية" (١٣/ ٦٧٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" ٢١/ ٣٧٣، وغيرهما؛ من طريق عبد الملك بن عمير، عن الربيع بن عَميلة، عن ابن مسعود، **موقوفًا**، بنحوه: "إِنَّهَا سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَبِحَسْبِ امْرِئٍ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا لَا يَسْتَطِيعُ لَهُ تَغْيِيرًا يَعْلَمُ اللَّهُ مِنْ قَلْبِهِ أَنَّهُ لَهُ كَارِهٌ".وتابع سفيانُ عبدَ الملك بنَ عمير، عنه، به، **موقوفًا**، بنحوه، كما في "جزء علي بن محمد الحميري" (ص: ١١١).والصواب رواية من رواه من الأثبات موقوفا، وهو ما ذهب إليه الدارقطني في "العلل" (٥/ ٥٣).

[١٧] أخرجه أبو داود في "السنن" رقم (٣٣٠)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٨٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٥/ ٢١٤)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٦٠)، وابن عدي في "الكامل في الضعفاء" (٩/ ٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣١٦)، من طرقٍ عن محمد بن ثابت، عنه، به، مرفوعًا.ولا يصح رفْع هذا الحديث بها اللفظ، والصواب أنه موقوفٌ على ابن عمر رضي الله عنهما، كما هو معروفٌ عند الحفاظ، بذكر التيمم فقط، وإلى ذلك ذهب البخاري، وأبو داود، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والبيهقي.قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣/ ٤٩٥) في ترجمة محمد بن ثابت: "يُنكر عليه حديث ابن عمر في التيمم لا غير".وهو صحيح موقوف عن ابن عمر؛ أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١/ ٢١١)، من طرقٍ عن ابن عمر، أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَيَمَّمَ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ ضَرْبَةً عَلَى التُّرَابِ، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَلَا يَنْفُضُ يَدَيْهِ مِنَ التُّرَابِ. وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٥/ ٢١٤)، والبيهقي في "السنن الصغرى" (١/ ٩٢)، عن ابن عمر بنحوه.قال البيهقي في السنن الكبرى(١/ ٣١٧): "وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ الْحُفَّاظِ رَفْعَ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ الْعَبْدِيِّ فَقَدْ رَوَاهُ جِمَاعَةٌ عَنْ نَافِعٍ مِنْ فَعْلِ ابْنِ عُمَرَ وَالَّذِي رَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ مِنْ فَعْلِ ابْنِ عُمَرَ إِنَّمَا هُوَ التَّيَمُّمُ فَقَطْ فَأَمَّا هَذِهِ الْقِصَّةُ فَهِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَشْهُورَةٌ بِرِوَايَةِ أَبِي الْجُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصِّمَّةِ وَغَيْرِهِ، وَثَابِتٌ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ".ويشير البيهقي في هذا إلى ما رواه مسلم في "الصحيح" (١/ ٢٨١/٣٧٠)، من طريق الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: "أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَبُولُ، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ".

[١٨] "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٩٤)، وبنحوه في "الضعفاء والمتروكون" (ص٣٢٢)، و"التاريخ الكبير" (١/ ٢٨٠).

[١٩] أخرجه الترمذي في "الجامع" (١/ ٤٤٦) رقم (٣٤٢) والعقيلي في "الضعفاء" (٦/ ٢٠٦) عن أبي معشر عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعا، بلفظه.وهو بهذا الإسناد لا يصح، كما أنه لا يصح مرفوعًا، وإنما هو موقوف عن عمر، وعن ابن عمر، وقال العقيلي عقب ذكره لرواية أبي معشر: "ولا يُتابَع عَليه"، وذكره النسائي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٤٠)، وعدّه من مناكير أبي معشر.وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه.أخرجه الترمذي في "الجامع" (١/ ٤٤٨) رقم (٣٤٤) من طريق عبد الله بن جعفر المَخرمي، عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن سعيد المقبُري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعا، بلفظه.قال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، ولعله اعتمد في ذلك على ما نقله عن الإمام البخاري أنه قال: "وَحَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَخْرَمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ

بْنِ مُحَمَّدٍ الأَخْنَسِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَقْوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَعْشَرٍ وَأَصَحُّ".أما الإمام أحمد فإنه يُضعفه، حيث قد ذكر الحديث ثم قال: "وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ"، وفسَّر أبو داود قولَه بأنه يريد تضعيف الحديث، لأن فيه عثمان الأخنسي، حيث قال أبو داود: "يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ لِحَالِ عُثْمَانَ الْأَخْنَسِيِّ، لِأَنَّ فِي حَدِيثِهِ نَكَارَةً". يُنظر: "مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني" (ص: ٤٠٤)وقال ابن رجب في "فتح الباري" ٢/ ٢٨٩: (ليس له إسناد). يعني: أن في أسانيده ضعفًا.ولعلّ الإمام البخاري يقصد بقوله؛ التصحيحَ النسبيَ، وأن طريق الأخنسي أفضل من طريق أبي معشر، ولا يقصد التصحيح المطلق.وللحديث شاهدٌ عن ابن عمر؛ أخرجه الدارقطني في "السنن" (٥/٢)، والحاكم في "المستدرك" (٣٢٣/١) وصححه، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٥/٢)، من طرق عن ابن عمر، مرفوعاً.قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "هَذَا وَهَمٌ؛ الحديثُ حديثُ ابْنِ عمر، موقوفًا". يُنظر: "علل الحديث" لابن أبي حاتم (٢/ ٤٧٣)قال ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٦٢): "ورفْعُه غيرُ صحيحٍ عند الدارقطني وغيره من الحفاظ، وأما الحاكم فصححه، وقال: (على شرطهما) وليس كما قال".وقد صحَّ الحديث موقوفًا عن عمر، وعن ابن عمر –أيضا–.أما حديث عمر، فقد أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٢/ ٣٧٣) عن الثوريّ، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابنِ عمر، عن عمر. وهذا الطريق صححه الإمام أحمد كما نقله ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٦١) بلفظ: "إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة".

كما أن الدارقطني في "العلل" (٢/ ٣١) صحح رواية عمر.وأما حديث ابن عمر: أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٢/ ٣٧٣) عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر. وأخرجه ابن الجعد في "المسند" (ص: ٣٤٩) بلفظه، والفاكهي في "أخبار مكة" (١/ ١٨٦)، وزاد الفاكهي: "إِلَّا عِنْدَ الْبَيْتِ".

[٢٠] التاريخ الأوسط" (٢/ ٢٠٥)، "الضعفاء والمتروكون" (ص٣٧٧)

[٢١] هذا الحديث من الأحاديث التي انتقدها الإمام البخاري على "زمعة بن صالح" كما جاء في "العلل الكبير" للترمذي (ص ١٥٨)، وذلك لأنه رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعًا، وقد أخرجه أبو يعلى في المسند (٨/ ١٣٩)، والدارقطني في "العلل" (١٥/ ٢٦)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٤٥٥) عن زمعة، عنه، به، بألفاظ متقاربة وتابعه جماعة منهم مندل بن علي أخرجه أبو يعلى في "المسند" (٨/ ١٩١) ومندل ضعيف، قاله الحافظ ابن حجر في "التقريب" رقم (٦٨٨٣)، وأبو الخصيب نافع بن ميسرة أخرجه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٣٢١) وقد ضعّفه. وهذه الرواية ضعفها الإمام البخاري كما في "العلل الكبير" للترمذي (ص: ١٥٨) بسبب زمعة بن صالح فقال: "هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ كَثِيرُ الْغَلَطِ".والحديث محفوظ من رواية الزهري عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعًا، أخرجه جماعةٌ من أهل العلم، منهم أحمد في مواضع من "المسند" منها (٤٠/ ٢٤٣) وَ (٤٠/ ٤٣٥)، والترمذي في "الجامع" (٣/ ٣٩٩)، وابن ماجه في "السنن" (١/ ٦٠٥)، وابن حبان في "الصحيح" (٩/ ٣٨٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٨٢)، من طرقٍ عن الزهري، عنه، به، بنحوه.

[٢٢] علل الدارقطني (١٥/ ١١)

[٢٣] التاريخ الكبير (٤/ ٤٢٥)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٤٢٢)

[٢٤] الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٥٧٢)

٢٥ التاريخ الكبير (٤٩٧/٢)، وقد أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٥٠٤) وصححه، والروياني في "المسند" رقم (٤٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٧٥/١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٣٣/١)؛ من طرق عن بشير بن المهاجر، عنه به، بلفظه.

وقد ضعّفه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/ ١٩٣) وقال: "هذا حديثٌ باطلٌ يُكذِّبه الوُجود، وَفِيهِ بشير بْن المُهَاجر".

وقد صححه السيوطي في "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" (٢/ ٣٢٤)، بلْ خطَّأ السيوطيُّ ابنَ الجوزيَّ في تضعيفه، وقال: "والمؤلف –يقصد ابنَ الجوزي–– ظن أنّها المائة الأولى من الهجرة وليس كذلك، وقد ورد ذكر هذه الرّيح من حديث عبد الله بن عمر وعائشة والنواس بن سمعان والثلاثة عند مسلم في صحيحه...الخ"، ولعلَّ السيوطيَّ قد وَهِمَ؛ لأنه انتقدَ على ابن الجوزيّ تضعيفَه لكنه ذكر حديثا آخر غير حديث الباب، وقد عزاه إلى ابن عمر؛ ولعلّ الصواب عبد الله بن عمرو –رضي الله عن الجميع–، وبهذا يتبيّن عدم صحة اعتراض الإمام السيوطي على الإمام ابن الجوزي.

٢٦ أخرجه مسلم برقم (٢٩٤٠)

[٢٧] المصدر السابق برقم (٢٩٠٧)

[٢٨] المصدر السابق برقم (٢٩٣٧)

[٢٩] أخرجه أحمد في "المسند" رقم (١٩٩٢٨)، والترمذي في الجامع في أبواب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٥/ ٣٧١٢/٦٣٢)، والنسائي في "السنن الكبرى" في كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٧/ ٣٠٩)، والبزار في "المسند" (٩/ ٤٠)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٤٦)، من طرقٍ عن جعفر بن سليمان، عن يزيد الرشك، عن مطرف بن عبد الله، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، مرفوعًا، وفيه قصة.قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ.وقد أعلّه ابن عدي، وقال: "وهذا الحديث يُعرف بجعفر بن سليمان".

[٣٠] التاريخ الكبير (٢/ ٦٨٤)

[٣١] منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٩١)

[٣٢] تقدم الكلام في معناها.

[٣٣] تقدم تخريجه قريبا.

[٣٤] من العلماء من ذهب إلى أن: البختري بن أبي البختري هو نفْسه البختري بن المختار، ومنهم يرى أنهما راويان.

وقد ذهب إلى أنهما راوٍ واحد: المزيُّ، والذهبي، ومغلطاي، وابن حجر. ينظر: "تهذيب الكمال" (٤/ ٢٢)، "ميزان الاعتدال" (١/ ٣٠٠)، "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة" (٣/ ٧)، "تهذيب التهذيب" (٢٠٨/٢) ط جمعية دار البر "وهي المعتمدة في البحث".كما ذهب إلى التفريق بينهما: البخاري، وابن حبان، وابن ماكولا، وأشار المزيُّ إلى أنه وجد ذلك عند عبد الغني المقدسي في "الكمال". ينظر: "التاريخ الكبير" (٢/ ٥٦١-٥٦٢)، و"الثقات" لابن حبان (٤/ ٧٨)، "الإكمال" (٤٥٩/١-٤٦٠)، ومن فرّق بينهما كرر نفْس الشيوخ والتلامذة، بل ونفْس الحديث الذي رُوي، وهذا مما يدل على أنهما واحد، والله أعلم. وقال محقق "تهذيب الكمال": (جاء في حواشي النسخ تعليق للمؤلف نصُّه: فرَّق في الأصل بين البختري بن أَبي البختري، والبختري بن المختار، وهما واحد والحديث الذي أخرجاه لهما واحد). وقال ابن أبي حاتم: البختري بن المختار العبدي ويقال ابن عمار. يُنظر: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٢/ ٤٢٧)وذكر الحافظ ابن حجر أن اسم أبيه المختار. يُنظر: "تقريب التهذيب" رقم (٦٤١)

[٣٥] "التاريخ الكبير" (٢/ ٥٦١)، و"الضعفاء" للعقيلي (١/ ٤٤٢)، و"الكامل في الضعفاء" (٢/ ٢٣٨)

[٣٦] "تهذيب الكمال" (٤/ ٢٣)، "ميزان الاعتدال" (٢/ ٨)، "تهذيب التهذيب" (٢٠٩/٢)

[٣٧] ينظر: "إكمال تهذيب الكمال" (٢/ ٣٥٥)، غير أن مغلطاي أضاف بعد ذلك فقال: (وكما نقلناه نحن، نقله عنه الدولابي الحافظ أيضا)، غير أنّ ما ذكره الحافظ مغلطاي عن نقل الدولابي لقول البخاري فيه نظر، حيث إن ابن عدي نقل كلام الدولابي في مسألة أخرى، ثم ذكر بعده كلام البخاري، فربما ظنّ أن ذلك من قول الدولابي، والله أعلم.

[٣٨] تاريخ الإسلام (٣/ ٨٢١)

[٣٩] التاريخ الكبير (٢/ ١٣٦)

[٤٠] الثقات (٦/ ١١٥)

[٤١] الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٢٣٨)

[٤٢] الكاشف (١/ ٢٦٤).

[٤٣] التقريب (٦٤١)

[٤٤] (١/ ١٦٣)

[٤٥] (٢/ ٢٣٨).

[٤٦] تاريخ الإسلام (٣/ ٨٢٣)

٤٧ التاريخ الكبير (٤٩٧/٢)

[٤٨] الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٢٢)، تهذيب الكمال (٤/ ١٧٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣١٠)

[٤٩] إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٤٢٤)

[٥٠] معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين رواية ابن محرز (ص: ١٤٣) رقم (٣٩٧)

[٥١] الثقات للعجلي (١/ ٢٤٩)

[٥٢] تهذيب الكمال (٤/ ١٧٧)

[٥٣] المصدر السابق

[٥٤] الثقات ٩٨/٦

[٥٥] إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٤٢٤)

[٥٦] المغني في الضعفاء (١/ ١٠٨)

[٥٧] الكاشف ١٥٩/١

[٥٨] التقريب رقم (٧٢٣)

[٥٩] نقله عنه العقيلي في الضعفاء (١/ ٤٠٩).

[٦٠] المصدر السابق.

[٦١] كما تقدم.

[٦٢] الضعفاء والمتروكين ٦٣

[٦٣] سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره من المشايخ للدارقطني رقم (٦)

[٦٤] إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٤٢٣)

[٦٥] المصدر السابق.

[٦٦] الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٢٣)

٦٧ التاريخ الكبير (٤٩٧/٢)، وقد تقدمت دراسة الحديث.

[٦٨] التاريخ الكبير (٢/ ٦٨٤)، وقد عزاه الحافظ ابن حجر إلى "الضعفاء" ولم أقف عليه فيه،

[٦٩] الطبقات الكبرى (٩/ ٢٨٩)

[٧٠] التاريخ والعلل عن يحيى بن معين رواية الدوري (٢/ ٨٤)

[٧١] سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٥٣)

[٧٢] الثقات للعجلي (١/ ٢٦٨)

[٧٣] إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٢٠)

[٧٤] الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٩٦)

[٧٥] نقله الحافظ ابن حجر عنه، كما في تهذيب التهذيب (٢/ ٦٣٢)، ولم أقف عليه في المسند.

[٧٦] أحوال الرجال (ص: ١٨٤)

[٧٧] الثقات (٦/ ١٤٠)

[٧٨] الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٨٩)

[٧٩] الكاشف (١/ ٢٩٤)

[٨٠] المغني في الضعفاء (١/ ١٣٢)

[٨١] من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٦٠)

[٨٢] التقريب رقم (٩٤٢)

[٨٣] الضعفاء للعقيلي (١/ ٥٠٨)

[٨٤] الجرح والتعديل (٢/ ٤٨١)

[٨٥] ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين (ص: ٢٩)

[٨٦] الجرح والتعديل (٢/ ٤٨١)

[٨٧] العلل ومعرفة الرجال للإمام ابن المديني رواية ابن البراء رقم (١٤٠).

[٨٨] التاريخ الكبير (٢/ ٦٨٤)

[٨٩] الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ١٧١)

[٩٠] ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين (ص: ٢٩).

[٩١] التاريخ الكبير (٣/ ٥٣٢)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (١/ ٣٩٨)، تاريخ الإسلام (٤/ ٣٣١).

[٩٢] التاريخ الأوسط (٤/ ٦٨١).

[٩٣] التاريخ الكبير (٣/ ٥٣٢)، الضعفاء والمتروكون للبخاري (ص٩٣)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٧٢).

[٩٤] إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٥١).

[٩٥] إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٥١)، تهذيب التهذيب (١١٥/٣).

[٩٦] الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٤٦).

[٩٧] التاريخ والعلل عن يحيى بن معين رواية الدوري (٥١/٢).

[٩٨] الكامل في الضعفاء (٣/ ٣٥٩)

[٩٩] الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٤٦)

[١٠٠] الجرح والتعديل (٣/ ٣١٧)

[١٠١] المجروحين ٢٧٠/١

[١٠٢] التاريخ الأوسط (٤/ ٦٨١)

[١٠٣] التاريخ الكبير (٣/ ٥٣٢).

[١٠٤] الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٦٦)

[١٠٥] الجرح والتعديل (٣/ ٣١٧)

[١٠٦] الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص: ١٦٨)

[١٠٧] إتحاف المهرة (٢/ ٥٩٥)

[١٠٨] المجروحين لابن حبان (١/ ٢٧٢)

[١٠٩] الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٧٧)

[١١٠] العلل (١٤٠/٥).

[١١١] سؤالات البرقاني (١٢٢).

[١١٢] التقريب رقم (١١٩٣)

[١١٣] التاريخ الكبير (١٤٧/٤)، الضعفاء والمتروكون للبخاري (ص١٠٥)، ورواه ابن عدي عنه في الكامل في الضعفاء (٤/ ٥٠٠) من طريق الجنيدي، وابن حماد، ونقله عنه المزي في تهذيب الكمال (٨/ ٥٢١)، تهذيب التهذيب (٢٢٩/٤).

[١١٤] التاريخ الأوسط (٤/ ٨١١)، ونقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٩٥) عن ابن الجارود عن الإمام البخاري.

[١١٥] الجرح والتعديل (٣/ ٤٥٣).

[١١٦] إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٩٥)

[١١٧] تهذيب الكمال (٨/ ٥٢١)

[١١٨] التاريخ والعلل عن يحيى بن معين رواية الدوري (٢ / ١٥٨)

[١١٩] الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٤٩٩)

[١٢٠] نقله عنه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (٤٧٤/١)، ولم يترجم له في "أحوال الرجال".

[١٢١] الجرح والتعديل (٣/ ٤٥٣)، بينما جاء في تهذيب الكمال (٥٢٠/٨) وَتهذيب التهذيب (٢٢٩/٤): "ذهب حديثه" بدل: "يُكتب حديثه"، والأقرب للعبارة ما جاء في الجرح والتعديل، والله أعلم. يُنظر: منهج الإمام عبد الرحمن النسائي ١٦٣٠/٤.

[١٢٢] نقله عنه ابن عدي في الكامل (٤/ ٥٠٠).

[١٢٣] تهذيب الكمال (٨/ ٥٢١).

[١٢٤] إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٩٥).

[١٢٥] المصدر السابق.

[١٢٦] المجروحين (٧/ ٣٦٣).

[١٢٧] الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٥٠٥).

[١٢٨] إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٩٥)

[١٢٩] نقله عنه ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكون" (١/ ٢٧٥)، والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤/٢٣١).

[١٣٠] التقريب (١٨٤٤).

[١٣١] الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٢/ ٦١٥)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣١٠)، المجروحين (٧/ ٣٦٣)، المغني في الضعفاء (١/ ٢٢٥)، تهذيب التهذيب (٤/٢٣١).

[١٣٢] التاريخ الأوسط (٢/ ١٩٢) .

[١٣٣] التاريخ الكبير (٤/ ١٧٣)، الضعفاء والمتروكين رقم (١١٩).

[١٣٤] ضعفاء العقيلي (٢/ ٣٤).

[١٣٥] الثقات للعجلي (١/ ٣٥٠) رقم (٤٤٩).

[١٣٦] سؤالات الآجري رقم (٣٣٣) .

[١٣٧] ذكره في "الثقات" أثناء ترجمة " الأسلع السَّعْدِيّ" (٣/ ٢٠).

[١٣٨] سنن الدارقطني (٢/ ١٤٠).

[١٣٩] السنن الكبرى (٢٠٨/١).

[١٤٠] التاريخ والعلل عن يحيى بن معين رواية الدوري ٢ / ١٦٠، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٥٠٧)

[١٤١] سؤالات ابن طهمان رقم (٣١٣)

[١٤٢] المجروحين لابن حبان (١/ ٢٩٧)

[١٤٣] سؤالات ابن هانئ (٢٢٧٢)

[١٤٤] التاريخ الأوسط (٢/ ١٩٢).

[١٤٥] أحوال الرجال رقم (١٨١).

[١٤٦] سؤالات الآجري رقم (٥١٥).

[١٤٧] الجرح والتعديل (٣/ ٤٥٥).

[١٤٨] مسند البزار (١٤/ ٨٦).

[١٤٩] المعرفة والتاريخ (٣ / ٦١).

[١٥٠] علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٦٠٦).

[١٥١] الضعفاء والمتروكون للنسائي رقم (٢٠٠).

[١٥٢] سنن الدارقطني (١/ ١٧٣).

[١٥٣] التقريب رقم (١٨٨٣).

[١٥٤] إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٣٢٩)، تهذيب التهذيب (٤/٢٧٠)، وقد عزياه إلى كتاب "الجرح والتعديل" للنسائي.

[١٥٥] الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٥١٨).

[١٥٦] المجروحين (١/ ٢٩٧).

[١٥٧] الضعفاء والمتروكون للدارقطني رقم (٢١٤).

[١٥٨] سؤالات السجزي للحاكم رقم (٥٢).

[١٥٩] الكاشف (١/ ٣٩١).

[160] تاريخ الإسلام (٤/ ٦١٩)

[١٦١] التاريخ الكبير (٤/ ١٧١)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣١٩).

[١٦٢] التاريخ الأوسط (٢/ ١٥٧).

[١٦٣] الجرح والتعديل (٣/ ٤٦٤).

[١٦٤] تاريخ التاريخ والعلل عن يحيى بن معين رواية الدوري (٣/ ٣٨٨).

[١٦٥] لسان الميزان (٣/ ٤٥٠).

[١٦٦] التاريخ الكبير ٤/ ١٧١)، التاريخ الأوسط (٢/ ١٥٧).

[١٦٧] الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢/ ٤٣٢).

[١٦٨] تعجيل المنفعة (١/ ٥٢٢).

[١٦٩] الضعفاء والمتروكون للنسائي رقم (١٩٨).

[١٧٠] المغني في الضعفاء (١/ ٢٢٨).

[١٧١] الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٥٢٨).

[١٧٢] الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢/ ١٥٣).

[١٧٣] الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٢٨١).

[١٧٤] تقدم تخريجه.

[١٧٥] التاريخ الكبير (٤/ ١٧١)، والأوسط (٢/ ١٥٦).

[176] تاريخ الإسلام (٤/ ٥٣)

[١٧٧] التاريخ الكبير (٤/ ٤٢٥)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٤٢٢)، تهذيب الكمال (٩/ ٣٨٨)، تهذيب التهذيب (٤/٤٩٥).

[١٧٨] العلل الكبير للترمذي (ص: ١٥٨).

[١٧٩] المصدر السابق (ص: ٣٨٩).

[١٨٠] تاريخ الدوري (٢ / ١٧٤).

[١٨١] تهذيب الكمال (٩/ ٣٨٩).

[١٨٢] أحوال الرجال رقم (٢٦٢).

[١٨٣] الكامل في الضعفاء (٥/ ١٦٢).

[١٨٤] المغني في الضعفاء (١/ ٢٤٠).

[١٨٥] تهذيب الكمال (٩/ ٣٨٩).

[١٨٦] تاريخ الدوري ٢ / ١٧٤، وابن طهمان في كتابه: "من كلام أبي زكريا" رقم (٦٢).

[١٨٧] العلل رقم (٣٥٠٥).

[١٨٨] الجرح والتعديل (٣/ ٦٢٤).

[١٨٩] الكامل في الضعفاء (٥/ ١٥٥).

[١٩٠] التاريخ الكبير (٤/ ٤٢٥)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٤٢٢).

[١٩١] المصدر السابق (ص: ٣٨٩).

[١٩٢] سؤالات الآجري: (ص: ١٢٩).

[١٩٣] الجرح والتعديل (٣/ ٦٢٤).

[١٩٤] الجامع الترمذي (٦/ ١٢٩).

[١٩٥] الضعفاء والمتروكين (ص: ١٨١).

[196] المجروحين (١/ ٣١٢).

[197] التقريب (٢٠٣٥).

[198] الضعفاء للعقيلي (٢/ ٩٤)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ٩١)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٢٩٦).

[199] تقدم تخريجه.

[200] تاريخ الإسلام (٤/ ٤٣٠)

[201] التاريخ الكبير (١٢٢/٧)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٠)، الكامل في الضعفاء (٨/ ٤١٧).

[202] الكامل في الضعفاء (٨/ ٤١٧).

[203] الثقات للعجلي (٢/ ٦٩).

[204] تهذيب الكمال (١٦/ ٣٩٦).

[205] الجرح والتعديل (٦/ ٣١).

[206] المعرفة والتاريخ (١/ ٤٣٤).

[207] المغني في الضعفاء (١/ ٣٦٧).

[208] سؤالات ابن الجنيد (٤١).

[209] تهذيب الكمال (١٦/ ٣٩٧).

[210] الجرح والتعديل (٦/ ٣١).

[211] الثقات (٧ / ١٣٦).

[212] الكامل في الضعفاء (٨/ ٤١٨).

[213] الكاشف رقم (٣٠٨٩).

[214] التقريب رقم (٣٧٤٥).

[215] التاريخ الكبير (١٢٢/٧).

[216] سؤالات السلمي (١٩٥).

[217] الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٠).

[218] تاريخ الإسلام (٤/ ٩٠٣).

[219] التاريخ الكبير (٥٠/٧)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٥١١)، تهذيب الكمال (١٦/ ٤٢٢)، تهذيب التهذيب (٤٨٠/٧).

[220] تهذيب التهذيب (٤٨٠/٧).

[221] تهذيب الكمال (١٦/ ٤٢١)، تهذيب التهذيب (٤٨٠/٧).

[222] سؤالات ابن الجنيد رقم (١٠).

[223] "العلل" (٢٦١٠).

[224] الجرح والتعديل (٦/ ١١)، وقال الذهبي في الكاشف (٣٠٩٩): "ضعَّفه دحيم"، وليس أعلم من أين نقله عنه؟!

[225] الثقات للعجلي (٢/ ٧٠).

[226] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١١)، وتهذيب التهذيب (٤٧٨/٧)، وحُذفت عبارة (ثقة) من تهذيب الكمال.

[227] الثقات (٨/ ٤٠٠).

[228] الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤١٢)

[229] سؤالات الحاكم للدارقني رقم (٣٩٦).

[230] التقريب رقم (٣٧٥٧)

[231] تاريخ أسماء الثقات رقم (٩١٦)

[232] التاريخ الكبير (٥٠/٧).

[٢٣٣] تهذيب التهذيب (٧/٤٨٠).

[٢٣٤] الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٧٢)

[٢٣٥] الجرح والتعديل (٦/ ١١)، وعلل الحديث (٢/ ٦٢١)، وتاريخ الإسلام (٤/ ٩٠٤)، بينما في تهذيب الكمال (١٦/ ٤٢١)، وتهذيب التهذيب (٦/ ١١٣): " ثقة، كَانَ كاتب ديوان..."، وأخشى أن يكون سبق نظر، من الناسخ، لأنها جاءت ضمن سؤال ابن أبي حاتم لأبيه حيث قال: سألت أبي عن ابن أبي العشرين ثقةٌ هو؟ قال: "كان كاتب ديوان لم يكن صاحب حديث"، والله أعلم.

[٢٣٦] تهذيب الكمال (١٦/ ٤٢٢)

[٢٣٧] تهذيب التهذيب (٧/٤٨٠).

[٢٣٨] الضعفاء للعقيلي (٣/ ٥١١)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ٨٥)

[٢٣٩] التاريخ الأوسط (٣/ ٤١٨)، الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٥٦)، تهذيب التهذيب (٧/٣٥١).

[٢٤٠] التاريخ الكبير (٦/٢٧٣)، الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٥٦)، تهذيب الكمال (١٦/ ٢١٤)، تهذيب التهذيب.

[٢٤١] التاريخ الأوسط (٣/ ٥٤١)، الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٥٦).

[٢٤٢] الضعفاء والمتروكون للبخاري (ص١٩٨).

[٢٤٣] الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٥٦).

[٢٤٤] الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٥٦)، تهذيب التهذيب (٧/٣٥١).

[٢٤٥] الطبقات الكبير لابن سعد (٧/ ٥٥٦)، وفي تهذيب التهذيب (٧/٣٥١): "وهو يُستضعف".

[٢٤٦] التاريخ والعلل عن يحيى بن معين رواية الدوري (١/ ١٨٨).

[٢٤٧] السنن الكبرى (٢/ ٢١٤).

[٢٤٨] ديوان الضعفاء (ص: ٢٣٠).

[٢٤٩] التقريب رقم (٣٦٦١).

[٢٥٠] الكامل في الضعفاء (٦/ ٤٥٥).

[٢٥١] المجروحين (٢/ ٢٠).

[٢٥٢] الضعفاء للعقيلي (٢/ ٤٢٣).

[٢٥٣] التاريخ الأوسط (٣/ ٤١٨).

[٢٥٤] التاريخ الكبير (٦/٢٧٣).

[٢٥٥] الجرح والتعديل (٥/ ١٨٣).

[٢٥٦] الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص: ١٥٢)

[٢٥٧] تهذيب الكمال (١٦/ ٢١٤)

[٢٥٨] المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٠).

[٢٥٩] الثقات لابن حبان (٧/ ٥٤).

[٢٦٠] الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٦٠).

[٢٦١] الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٢/ ١١٨).

[٢٦٢] تلخيص كتاب الموضوعات (ص: ١٩٣).

[٢٦٣] ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦٦).

[٢٦٤] تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١٢٠).

[٢٦٥] الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ١٤٤).

[٢٦٦] إكمال تهذيب الكمال (١٠/٦٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٧٢٤)، وقد ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/٢٠٢)، ولمْ يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولمْ يترجم له في "التاريخ الأوسط".

[٢٦٧] تهذيب الكمال (؟٢١/ ٣٧٧).

[٢٦٨] التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث (٢/ ٢٦٤).

[٢٦٩] سؤالات أبي داود رقم (١٥٤).

[٢٧٠] إكمال تهذيب الكمال (٦٦/١٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٧٢٤).

[٢٧١] الثقات للعجلي (٢/ ١٦٨).

[٢٧٢] الجرح والتعديل (٦/ ١١٧).

[٢٧٣] الكامل في ضعفاء الرجال (٣٧٩/٣).

[٢٧٤] إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٦٦).

[٢٧٥] المصدر السابق.

[٢٧٦] التقريب رقم (٤٩١٠).

[٢٧٧] "الفتح" (١١/ ٤٨).

[٢٧٨] "الفتح" (١٣/ ٣٢٧).

[٢٧٩] الطبقات الكبرى – متمم التابعين (ص: ٢٣٥).

[٢٨٠] تاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث (٢/ ٢٦٤).

[٢٨١] الجرح والتعديل (١١٨/٦).

[٢٨٢] تهذيب التهذيب (٩/ ٧٢٢).

[٢٨٣] تاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث (٢/ ٢٦٤)، وقد نقل ذلك المزيُّ عن ابن معين، فأوْهم ذلك أن ابن معين يُضعفه مطلقًا، ولمْ يُبين المقصود بالعبارة، كما استدرك عليه مغلطاي ذلك في إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٦٥).

[٢٨٤] أحوال الرجال رقم (٢٤٨).

[٢٨٥] الضعفاء والمتروكون رقم (٤٩١).

[٢٨٦] تهذيب الكمال (٢١/ ٣٧٨).

[٢٨٧] مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢١٣).

[٢٨٨] إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٦٥).

[٢٨٩] تاريخ الإسلام (٤/ ٧٣٤).

[٢٩٠] التاريخ الكبير (١/ ٢٨٠)، الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٩١)، وبنحوه في تهذيب التهذيب (٣٧٥/١١).

[٢٩١] التاريخ الأوسط (٢/ ١٩٤).

[٢٩٢] الضعفاء والمتروكون للبخاري (ص٣٢٢)، وبنحوه في التاريخ الكبير (١/ ٢٨٠).

[٢٩٣] تهذيب التهذيب (٣٧٦/١١).

[٢٩٤] الثقات للعجلي (٢/ ٢٣٣).

[٢٩٥] تهذيب الكمال (٢٤/ ٥٥٧).

[٢٩٦] التقريب رقم (٥٧٧١).

[٢٩٧] التاريخ والعلل عن يحيى بن معين رواية الدوري (٤/ ٣١٠).

[٢٩٨] المصدر السابق (٤/ ٢٠٥) رقم (٣٩٧٦).

[٢٩٩] من كلام أبي زكريا رقم (٢٩٤).

[٣٠٠] تهذيب التهذيب (٣٧٥/١١).

[٣٠١] تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (١/ ٧٢).

[٣٠٢] ميزان الاعتدال (٣/ ٤٩٥).

[٣٠٣] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢١٦).

[٣٠٤] الضعفاء للعقيلي (٥/ ٢١٦)

[٣٠٥] الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٩٢).

[٣٠٦] المصدر السابق.

[٣٠٧] المجروحين (١٥/ ٢٦٠).

[٣٠٨] تهذيب التهذيب (٣٧٦/١١).

[٣٠٩] تاريخ الدارمي رقم (٨٠٩)، الضعفاء للعقيلي (٥/ ٢١٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٩٢).

[٣١٠] الضعفاء للعقيلي (٥/ ٤٦٥).

[٣١١] الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٥٧٢).

[٣١٢] تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٥٥)، تهذيب التهذيب (١٩٨/١٣).

[٣١٣] التاريخ الكبير للبخاري (٩/ ٩٢)، ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا.

[٣١٤] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٢١).

[٣١٥] تهذيب التهذيب (١٩٩/١٣).

[٣١٦] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٢١).

[٣١٧] الإلزامات والتتبع (ص٣٦٣).

[٣١٨] الكاشف (٢/ ٢٨٥)

[٣١٩] التقريب (٦٨٣٢)

[٣٢٠] إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٣١٨)

[٣٢١] تهذيب التهذيب (١٩٨/١٣).

[٣٢٢] الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٥٧٢)

[٣٢٣] تاريخ الإسلام (٤/ ٥٣٠)

[٣٢٤] التاريخ الأوسط (٢/ ٢٣٢٠/٢٠٥)

[٣٢٥] الضعفاء والمتروكون للبخاري (ص٣٧٧)، وهي مثبتة في التاريخ الكبير – ط الهندية (٨/ ١١٤) وَ (٩/ ٩٢)، وأشار محققو ط الناشر (٥٢٧/٩)؛ أنها موجودة في نسخة (س)، وقد ذكرها الإمام البخاري في باب الكنى (٢٩٥/١٠)، وهي في تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٢٧)، وتهذيب التهذيب (٦٠٣/١٣).

[٣٢٦] العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٣٩٤)

[٣٢٧] الجامع للترمذي (١/ ٤٤٧)، وبنحوه في تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٢٨)، وتهذيب التهذيب (٦٠٣/١٣).

[٣٢٨] (التاريخ الكبير ٥٣٧/٩)، الضعفاء والمتروكين (ص٣٧٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٤٩٤)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٢٥)، وتهذيب التهذيب (٦٠١/١٣)، وفي التاريخ الكبير ط الهندية (٨/ ١١٤): "يعرف وينكر"، وبين محققه أنه وجدها كذلك في النسختين.

[٣٢٩] تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٥٨٢).

[٣٣٠] تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٢٥)

[٣٣١] العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٤١٢).

[٣٣٢] المصدر السابق.

[٣٣٣] التاريخ الأوسط (٤/ ٦٤١)، الضعفاء للعقيلي (٦/ ٢٠٦).

[٣٣٤] (التاريخ الكبير ٥٣٧/٩)، الضعفاء والمتروكين (ص٣٧٧).

[٣٣٥] الطبقات الكبرى (٥/ ٤١٨).

[٣٣٦] تاريخ ابن معين – رواية الدارمي رقم (٨٢٩).

[٣٣٧] سؤالات الآجري (ص: ٢٩٥).
[٣٣٨] الضعفاء والمتروكون رقم (٥٩٠).
[٣٣٩] ذكره في الثقات (٩/ ١٠٦) في معرِض ذِكر ابنه.
[٣٤٠] السنن للدارقطني (٢ / ١٦، ٧٦)
[٣٤١] التقريب رقم (٧١٠٠)
[٣٤٢] العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢٧).
[٣٤٣] تاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث (٢/ ٣٥٠)
[٣٤٤] تاريخ بغداد (١٥/ ٥٩١).
[٣٤٥] تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٢٨).
[٣٤٦] تهذيب التهذيب (٦٠٥/١٣).
[٣٤٧] تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٢٦).
[٣٤٨] العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (١/ ٤١٢).
[٣٤٩] تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٢٨).
[٣٥٠] تهذيب التهذيب (٦٠٥/١٣).
[٣٥١] الجامع للترمذي (٢١٣٠).
[٣٥٢] تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٢٨).
[٣٥٣] تاريخ بغداد (١٥/ ٥٩١).
[٣٥٤] تهذيب التهذيب (٦٠٥/١٣).
[٣٥٥] الكامل في ضعفاء الرجال (١٠/ ٢٢٧).
[٣٥٦] المجروحين (٢/ ٣١٧).
[٣٥٧] تهذيب التهذيب (٦٠٦/١٣).
[٣٥٨] السنن للدارقطني (٢ / ١٩١).
[٣٥٩] الإرشاد (١/ ٣٠٠) بتصرف.
[٣٦٠] الضعفاء لأبي نعيم رقم (٢٥٤).
[٣٦١] تهذيب التهذيب (٦٠٦/١٣).
[٣٦٢] الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٦٦٥).
[٣٦٣] تهذيب التهذيب (٦٠٥/١٣).
[٣٦٤] الضعفاء للعقيلي (٦/ ٢٠٥).